

البحث الأول

السمات العامة للفقہ الإسلامی

إعرارو

أ.د/ أمين عبد المعبود زغلول

عميد كلية الشريعة والقانون بأسبوط





السمات العامة للفقہ الإسلامی

أحمدك يا رب حمد الشاكرين وأستعينك وأستغفرك، ونتوكل عليك، وننتشى عليك الثناء كله، إنك توفق من نشاء وتهديه إلى صراطك المستقيم، وتَهَيئُ من عبادك المخلصين لخدمة دينك القويم، وأصلى وأسلم على سيدنا محمد المشرع الأكبر لهذه الأمة، وعلى صحابته الهداة المهتدين، جاء بالهدى ودين الحق، وأتى للبشرية بشرع جديد يبعدها عن الشقاوة والضلالة، ويحقق لها الأمن والسعادة ويكفل لها الأمن والاستقرار والحياة الطيبة، وهذا ما جعل من الفقه الإسلامى فقها عالمياً تفخر به أمة المسلمين، وتعتز به جماعة المؤمنين.

وبعد،،

إن للفقه الإسلامى سمات عامة تجعله فقهاً صالحاً لحل مشاكل الحياة، وتنظيم العلاقات الناشئة بين البشر على اختلاف ألسنتهم، وألوانهم، وبيئاتهم وعصورهم تنظيماً يوفر العدالة بينهم، ويؤمن لهم مصالحهم جميعاً على أحسن وجه ممكن، مما يجعل الحياة الإنسانية التى يعيشونها روضةً فينانة يرتعون فى أحضانها، ويمرحون فى جنباتها، ويجتنون ثمارها، ويتمتعون برياحينها، ماداموا مطبقين له محتكمين إليه، ولم لا؟ فإنه شرع الله تعالى الخالق للحياة، العالم بأسوار الكون، المحب للعاملين مادموا ربانيين صالحين، إنه شرع الله تعالى الذى يعلم السر وأخفى، الذى يعلم ما كان وما سيكون، ولا يخفى عليه شئ فى الأرض ولا فى السماء، وهو اللطيف الخبير.

ومما لا شك فيه أن تشريعات البشر تكون قاصرة، ومرد هذا القصور إلى خضوع العقل البشرى للأهواء، وتأثره بما يحيط به، ونظرته الضيقة التى لا تتعدى المكان والزمان، ثم إن العقل البشرى نفسه متقلب يستحسن اليوم ما يستقبحه غداً، وعقول المشرعين والمقنين متفاوتة، فما يعده هذا حسناً يعده ذلك قبيحاً أما تشريعات رب العالمين، الذى يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير الكامل سبحانه واسع العلم، الذى لا يحد علمه زمان ولا مكان، والذى يسوى بين خلقه من حيث



إنهم عبده وهو ربهم الذى سخر الكون لصالحهم ورباهم على نعمه حتى الكافر منهم.

كمال الشريعة وتفوقها على القانون الوضعي:

إن الأمر هنا لا يحتاج إلى تفصيل فى هذا الموضوع وسأكتفى بمثاليين يشهدان بعظمة الشريعة وتفوقها على القانون وهى أجل من أن تحصى وهذه الشهادة على لسان من ليسوا على دين الإسلام.

المثال الأول: قال الأستاذ الدكتور سليمان مرقص أستاذ القانون المدنى بجامعة القاهرة: "فى الكتاب والسنة وهما أهم مصادر الشريعة الإسلامية الكثير من القواعد القانونية المتعلقة بالزواج والطلاق والنسب والميراث والوقف والوصية والتجارة والبيع، ومختلف العقود والحدود الجنائية وغيرها من القواعد الجنائية.

ولقد تناول فقهاء الإسلام هذه الأحكام بالشرح والتفصيل وفرعوا عليها الكثير من الحلول حتى غدت الشريعة الإسلامية نظاماً قانونياً كاملاً يُعد أرقى الشرائع، بل إن بعض نظمها يفضل ما يقابله من نظم فى أحدث الشرائع العصرية^(١).

المثال الثانى: فى عام ١٩٥١م أقيم أسبوع للفقہ الإسلامى فى باريس^(٢)، وطلب القائمون على إعداد هذا الأسبوع إلى علماء المسلمين تقديم بحوث معينة، كما أطلقت لهم الحرية فى إلقاء ما يرونه من بحوث أخرى أما البحوث الإسلامية التى طلب القائمون على الأسبوع ضرورة الكتابة فيها، لما كان يحوطها من عدم الفهم من جانب علماء القانون الفرنسى وغيرهم: فهى.

١- إثبات الملكية.

٢- الاستملاك للمصلحة العامة، وهو ما يعرف بنزع الملكية.

(١) مقارنات بين الشريعة والقانون للمستشار على منصور ص ٢٢٩.

(٢) المرجع السابق ص ٦٨-٦٩.



٣- المسئولية الجنائية.

٤- تأثير المذاهب الاجتهادية، بعضها في بعض.

٥- الربا في الإسلام.

وكان نقيب المحامين في باريس، رئيساً للمؤتمر في الجلسة النهائية، اختتم أعمال المؤتمر بكلمة قال فيها: "لا أدري كيف أوفق بين ما كان يصور لنا من جمود الشريعة الإسلامية، والفقہ الإسلامی، وعدم صلاحيتها كأساس لتشريعات متطورة، وبين ما سمعته في هذا المؤتمر مما يثبت - بغير شك - ما عليه الشريعة الإسلامية من عبق وأصالة ودقة وكثرة تفريع وصلاحية لمقابلة جميع الأحداث.

وانتهى الأسبوع بالقرارين الآتين:

١- مبادئ الفقہ الإسلامی لها قيمة قانونية تشريعية لا يمارى فيها.

٢- اختلاف المذاهب يحوى ثروة تشريعية، هي مناط الإعجاب، ومنها يستجيب الفقہ الإسلامی لجميع مطالب الحياة.

والحقيقة التي لا مرية فيها أن شريعة ربنا - كما يقول المستشار على منصور - تمايز على غيرها بأمور كثيرة منها:

أولاً: المعنى التعبدى الروحى الذى يلزم كل حكم شرعى، ويكفل تربية الضمير الروحى والوازع الدينى، وفيها أعظم كفيل بإطاعة القانون، وليس للقوانين الوضعية شئ من ذلك.

ثانياً: إن الأحكام الشرعية أوسع نطاقاً من الشرائع الوضعية، وبخاصة فيما يرجع إلى الفضائل والردائل فجميع الفضائل مأمور بها في الشريعة فهي واجبة، والردائل جميعها منهى عنها فهي محرمة.

وفى أحكام كل من النوعين، المعنى الخلقى والتعبدى الروحى، فلها قوتها وشمولها، بخلاف الشرائع الوضعية، فإنها مع جفافها لا تنظر إلى الفضائل إلا نظرة مادية مجردة.

ثالثاً: إن الفقہ الإسلامی بجميع أحكامه قد عاش قروناً طويلة متلاحقة، الأمر الذى لم يظفر به ولا بما يقارب منه أى تشريع فى العالم، لا فى القديم ولا فى الحديث،





فمن المعلوم أن فقه التشريعات الغربية فى أوربا وأمريكا وليد قرن، وبعض قرن من الزمان، والتشريعات الروسية وليدة نصف قرن.

أما الفقه الإسلامى فله أربعة عشر قرناً، ولقد طوف فى الآفاق شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، ونزل السهول والوديان، والجبال والصحارى، ولاقى مختلف العادات والتقاليد، وتقلب فى جميع البيئات^(١).

وعاصر الرخاء والشدة والسيادة والاستعباد، والحضارة والتخلف، وواجه الأحداث فى جميع هذه الأطوار فكانت له ثروة فقهية ضخمة لا مثيل لها، وفيها يجد كل بلد أيسر الحلول لمشاكله، كما أثبتت التجارب ما وصل إليه المسلمون من حضارة رائعة ورفاه شامل كانا مضرب الأمثال فى العالم كله وذلك عندما كانوا يحتكمون إلى الشريعة الإسلامية وحدها، مما جعل رقعة كبيرة من العالم فى ذلك الوقت تفتح صدرها لامتداد دولتهم، والانصواء تحت حكمهم وإمرتهم، توخياً للعدالة التى ينعمون بها، والحضارة التى يعيشون فى كنفها، وذلك دون حرب أو قتال، وإن كانت الحرب تفرض نفسها أحياناً عليهم فما ذلك إلا لإزالة تلك الرعوس العفنة المستهترة التى كانت تحكم الشعوب المستضعفة رغماً عنها، لتستغل عرقهم وتسخرهم فى مصالحها، وإلا فمن يستطيع أن يفسر امتداد الدولة الإسلامية الصغيرة الضعيفة الفقيرة إلى الصين والهند شرقاً، وإلى فرنسا غرباً فى أقل من مائة عام، لولا معرفة السر الذى مكنها من ذلك، وهو انفتاح القلوب لها، وتعلق الشعوب بها ودينونتهم بمبادئها ومثلها وشرعها.

ثم إن هذه الدولة الطويلة العريضة انحسرت عن بعض المناطق التى كانت تحكمها، والشعوب التى كانت تنضوى تحت لوائها لظروف كثيرة لا يتسع المجال هنا للبحث فيها، إلا أنها بكل تأكيد ليست عدم صلاحية تشريعها، ومع ذلك فإن الإسلام لازال قابلاً فى تلك البقاع، وساكناً فى صدور تلك الشعوب على الرغم من المعوقات الكثيرة والضغطات الشديدة، والحروب المعلنة وغير المعلنة فى الميادين العسكرية والثقافية وغيرها ضده [فهذه أندونيسيا سكانها حوالى ١٥٠ مليون نسمة

(١) المرجع السابق ص ٧٠-٧١.



يشكل المسلمون حوالى ٩٥% من السكان وهذه الهند يزيد المسلمون فيها على ٧٠ مليون نسمة فهم يشكلون ثانى تجمع اسلامى بعد أندونيسيا. وهذه أفغانستان بها أكثر من ٢٠ مليون نسمة كلهم مسلمون وتعتبر قلعة شامخة للإسلام، وبلغاريا سكانها حوالى ٩ ملايين نسمة ٦٠% منهم مسلمون، ويوغسلافيا بها ٤,٥ مليون نسمة مسلم بنسبة ٢٠% من سكانها، وأسبانيا وبخارى وسمرقند وغيرها من الدول الإسلامية فالمسلمون فيها كثيرون وهم محبوبون لإسلامهم ملتزمون ومتعلقون به، فما الذى جعل هذه الشعوب- بعد انحسار الدولة الإسلامية عن سمائها- تبقى وفية لإسلامها محبة له متمسكة به، رغم كل الضغوط والحروب التى شنت ضدها لولا إيمانها بعدالة هذا الإسلام، إنه الدين الحق والشرع الحكيم والصراط المستقيم.

أخى القارئ الكريم إن هذا الموضوع له أسس لا بد من معرفتها يجب علينا توضيحها إتماماً للفائدة وهى مفهوم العقيدة، والفقه، والشرعية والعلاقة بينهم حتى نتضح ماهية الموضوع الذى نختار بصدده فنقول:

من الثابت شرعاً أن ديننا الحنيف عقيدة وشرعية، دين ودولة.

أولاً: التعريف بالعقيدة:

١- فالعقيدة لغة: مأخوذة من (عقد الحبل)، وذلك بشد بعضه ببعض، نقيض حلّه، ومادة (عقد) فى اللغة مدارها على اللزوم والتأكد والاستيثاق، ففى القرآن الكريم: "لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم، ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان"^(١). وتعقيد الإيمان يكون بقصد القلب وعزمه، بخلاف لغو اليمين الذى يجرى على اللسان بدون قصد.

فالعقيدة فى اللغة تطلق على الأمر الذى رسخ فى نفس صاحبه، وتأكد فى أعماق قلبه^(٢).

(١) سورة المائدة: الآية ٨٩.

(٢) لسان العرب لابن منظور مادة (ع ق د).



٢- العقيدة فى الاصطلاح: هى الأمور التى تصدق بها النفوس، وتطمئن إليها القلوب، وتكون يقينا عند أصحابها لا يمازجها ريب، ولا يخالطها شك^(١) فإن كانت هذه العقائد مطابقة للواقع ناشئة عن دليل فهى العقيدة الصحيحة، كما هو الحال فى العقيدة الإسلامية، وإلا كانت عقيدة باطلة كعقيدة النصارى فى ألوهية عيسى.

والعقيدة فى الإسلام محددة معروفة، بينها الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله: "الإيمان أن نؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره من الله تعالى"^(٢).

وكل ما أخبر به الله أو أخبر به رسوله صلى الله عليه وسلم من الأمور الغيبية فإنه من مسائل العقيدة إلا أن أصول الاعتقاد هى الأمور الستة التى ذكرها الرسول صلى الله عليه وسلم فى حديثه السابق.

ومما ينبغى أن نلاحظه أن العقيدة الإسلامية يجب أن يتوافر فيها أمران: الأول: كون مصدرها القرآن الكريم. وصحيح السنة النبوية الشريفة، فلا يجوز أن نأخذ عقيدتنا من غير هذين المصدرين:

الثانى: الجزم والاستيقان، فإذا كان فى النفس شك أو ريب فلا تكون عقيدة: قال تعالى: "إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله، ثم لم يرتابوا"^(٣) وقال: "ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه"^(٤). وقد ذم الله المرتابين فقال تعالى: "وارتابت قلوبهم فهم فى ريبهم يترددون"^(٥).

(١) رسالة العقائد للشيخ حسن البنا انظر مجموع الرسائل ص ٤٢٩.

(٢) سنن ابن ماجه باب فى الإيمان ج ١ ص ٢٤، ٢٥ حديث رقم ٦٣، ٦٤.

(٣) سورة الحجرات الآية ١٥.

(٤) سورة البقرة الآية ١-٢.

(٥) سورة التوبة الآية ٤٥.



والعقيدة هى الجانب النظرى فى هذا الدين، والشرعية هى الجانب العلمى الذى ينظم علاقة الإنسان بربه وعلاقته بأخيه الإنسان، وعلاقته بالكون والحياة، ويوضح وظيفة الإنسان على هذه الأرض.

والعقيدة أصل والشرعية أثر يستتبعه ذلك الأصل، فلن يقبل من امرئ أى عمل مالم تصح عقيدته، وصحة العقيدة تستلزم العمل، فمن لا يعمل لا يكون إيمانه كاملاً.

ويعبر القرآن الكريم عن العقيدة بالإيمان وعن الشرعية بالعمل، قال تعالى: "إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات يهديهم ربهم بإيمانهم تجرى من تحتهم الأنهار فى جنات النعيم"^(١). "والعصر إن الإنسان لفى خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر"^(٢).

العقيدة الصحيحة والعقيدة الفاسدة:

العقيدة ليست مختصة بالإسلام، بل كل ديانة أو مذهب لابد لأصحابه من عقيدة يقيمون عليها نظام حياتهم، وهذا ينطبق على الأفراد كما ينطبق على الجماعات، والعقائد منذ بدء الخليقة إلى اليوم، وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها قسمان:

الأول: يمثل العقيدة الصحيحة، وهى تلك العقائد التى جاء بها الرسل الكرام فى أى زمان ومكان، وهى عقيدة واحدة، لأنها منزلة من العليم الخبير، ولا يتصور أن تختلف من رسول إلى رسول، ومن زمان إلى زمان.

الثانى: يشمل العقائد الفاسدة على كثرتها وتعددتها، وفسادها ناشئ من كونها نتاج أفكار البشر ومن وضع عقائهم ومفكرتهم، ومهما بلغ البشر من عظم الشأن؛ فإن علمهم يبقى محدوداً مقيداً بقيود متأثرة بما حولهم من عادات وتقاليد وأفكار.

(١) سورة يونس الآية ٩.

(٢) سورة العصر كاملة.



وقد يأتى فساد العقيدة من تحريفها، وتغييرها وتبديلها، كما هو الحال بالنسبة للعقيدة اليهودية والنصرانية فى الوقت الحاضر، فإنهما حرفتا منذ عهد بعيد ففسادهما كان من هذا التحريف؛ وإن كانت عقيدة سليمة فى الأصل.

العقيدة أصل الشريعة:

الدين الإسلامى له شطران عقيدة مستكنة فى الفؤاد، وقول وعمل يبدوان من اللسان والجوارح، والعقيدة أصل الشريعة، والشريعة ثمرة العقيدة، وصلة الشريعة بالعقيدة صلة سوق الشجرة وفروعها وثمارها بجذورها الضاربة فى الأرض، وصلة البناء الظاهر بأساسه الباطن.

أهمية هذا الأصل:

الأصل الأول من الأصول الاعتقادية هو الإيمان بالله، وهذا الأصل هو أهم الأصول الاعتقادية والعملية وعليه مدار الإسلام وهو لب القرآن الكريم، ولا نبالغ إذا قلنا إن القرآن كله حديث عن هذا الإيمان، لأن القرآن إما حديث مباشر عن الله تعالى: ذاته، وأسمائه وصفاته، وأفعاله، كآية الكرسي والإخلاص وإما دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له، وترك ما يعبد من دونه من آلهة باطلة، وهذا كله تعريف بالله ودعوة للقيام بحقه، ونهى عن صرف ذلك لغيره، وإما أمر بطاعته سبحانه، ونهى عن معصيته، وهذا من لوازم الإيمان ومن هنا نستطيع أن نقول: إن الإيمان بالله بالنسبة لبقية الأصول والفروع كأصل الشجرة بالنسبة للسوق والفروع، فهو أصل الأصول، وقاعدة الدين. وكلما كان حظ المرء من الإيمان بالله عظيماً كلما كان حظه فى الإسلام كبيراً^(١).

والعقيدة الإسلامية تمتاز بصفاتها، وبعدها عن التعقيد، وملاءمتها للفطرة السليمة، قال الله تعالى: "فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التى فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون"^(٢). كما أن لها

(١) دراسات فى الثقافة الإسلامية د/محمد عبد السلام وآخرين ص ٨٣-٨٤.

(٢) سورة الروم الآية ٣٠.



خصائص مميزة فى التوجيه والتربية العامة والخاصة، والأخلاق الفاضلة، الكاملة التى بينها القرآن وتمثلت فى خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ثانياً: التعريف بالشريعة والفقه.... وأقسامها:

التعريف الشريعة:

١- الشريعة فى المعنى اللغوى تطلق على معنيين:

الأول: مورد الماء الجارى الذى يقصد للشرب، وقد قال أجدادنا العرب: "شرعت الإبل" إذا وردت شريعة الماء.

الثانى: الطريقة المستقيمة. وقد ورد هذا المعنى فى قوله تعالى: "ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون"^(١).

٢- الشريعة فى اصطلاح الفقهاء:

هى الأحكام التى سنّها الله لعباده على لسان رسول من رسله - عليهم الصلاة والسلام- ليؤمنوا بها ويعملوا بمقتضاها حتى يسعدوا فى دنياهم وأخراهم، وكل شريعة بناء على هذا التعريف تنسب إلى الرسول الذى أرسله الله بها إلى قومه وسميت هذه الأحكام شريعة، لأنها تشتمل على المعنى الواردين فى اللغة فهى شبيهة بمورد الماء الجارى. لأنها السبيل إلى حياة النفوس، وغذاء العقول والأرواح، كما أن مورد الماء سبيل إلى حياة الأجسام، وهى شبيهة بالطريقة المستقيمة، لأنها مستقيمة محكمة الوضع، لا ينحرف نظامها، ولا تلتوى عن مقصدها، كالجادة المستقيمة لا إلتواء فيها ولا اعوجاج^(٢).

ومن الشريعة بهذا المعنى اشتق كلمة شرع - بفتح الراء - بمعنى أنشأ الشريعة وسن قواعدها، وقد ورد هذا المعنى فى قوله تعالى: "شرع لكم من الدين

(١) سورة الجاثية الآية ١٨.

(٢) تاريخ الفقه الإسلامى للشيخ محمد السابيس ص ٥.



ما وصى به نوحاً والذي أوحيناً إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه^(١).

وعلى هذا فالتشريع المأخوذ من شرع بتشديد الرأى - هو سن الشريعة وبيان الأحكام وإنشاء القوانين وإذا أضفنا إلى الشريعة أو التشريع وصف الإسلام كان المراد من ذلك: الأحكام التى سنّها الله لعباده على لسان رسوله محمد صلى الله عليه وسلم.

والإسلام مأخوذ من أسلم، ومن معانيه التسليم والانقياد، وتطلق الآن على الدين الذى جاء به محمد صلى الله عليه وسلم^(٢).

وعلى هذا فالشريعة الإسلامية فى الاصطلاح الشرعى: هى الأحكام التى شرعها الله لعباده، سواء أكان تشريع هذه الأحكام بالقرآن أم بسنة النبى صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير والتى هى وحى من الله إلى نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ليبلغها للناس^(٣).

فالشريعة الإسلامية إذا هى كل ما بينه الله لعباده وسنه من أحكام على لسان رسوله محمد صلى الله عليه وسلم سواء كانت تلك الأحكام متعلقة بالأمور الاعتقادية التى هى "الأصول" أو بالأمور العملية التى تتبنى على الأصول وتسمى فروعاً.

والأمور الاعتقادية هى علم أصول العقائد الذى يسمى أيضاً "علم التوحيد" لأن محوره وحدانية الله تعالى وتنزيهه عن صفات الكائنات الحادثة المخلوقة.

(١) سورة الشورى الآية ١٣.

(٢) انظر مادة "سلم" فى المنجد فى اللغة والأدب والعلوم ص ٣٤٧، وأساس البلاغة ص ٤٥٥، المدخل إلى الفقہ الإسلامى د/محمود الطنطاوى ص ١٤.

(٣) تفسير القرآن للقرطبى ج ١٦ ص ١٦٣.



وهو علم إسلامى لا نظير له بين علوم الأمم، لأنه جملة علوم منسقة. أما الأمور العملية فهي موضوع علم الفقه الذى يبحث فى الأحكام العملية على تنوعها ويشمل العبادات وأصناف المعاملات والأخلاق^(١).

ولنعلم أن المقصود من شرع الشرائع، وبيان الأحكام فى الإسلام هو الإيمان بأصولها إيماناً قائماً على الدليل والبرهان لا يتطرق إليه الشك، ولا يزعه الضعف، ثم العمل بأحكامها العملية، وأوامرها ونواهيها، ومبادئها وفضائلها الخلقية عن إخلاص وصدق، لكى تتهذب النفس الإنسانية، وتتحدى بالفضائل، وبذلك تتجمل بأسمى المعارف وتتحقق بمكارم الأخلاق، وهكذا توى أن الشريعة تنقسم إلى قسمين كبيرين الأحكام الاعتقادية، والأحكام العملية، ولكل منهما جوانب شتى.

والإسلام يجمع بين العقيدة، والأحكام العملية، والأخلاق لما بينهم من ارتباط وثيق بحكم أن العقيدة هى الأساس الذى يقوم عليه العمل، وأن العمل إذا لم يقترب بإيمان بقيمته وغايته الحقيقية فهو قليل القيمة أو كسراب يحسبه الظمان ماء، حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً^(٢).

أقسام الشريعة الإسلامية:

تشتمل الشريعة الإسلامية على الأحكام التى يحتاجها الناس فى أمور دينهم ودنياهم وقد قسمها الكاتبون فى تاريخ التشريع الإسلامى إلى ثلاثة أقسام:

١- الأحكام الاعتقادية:

وهى التى تتعلق بذات الله وصفاته، وبالإيمان به، ويسمى هذا الجانب بالإلهيات، وتتعلق بالرسول والإيمان بهم ويسمى هذا الجانب بالنبوات، وتتعلق بالملائكة وبالجن وبأمر الآخرة، وما فيها من بعث وحساب، وميزان وجنة ونار

(١) كشف اصطلاحات الفنون ص ٧٥٩-٧٦١، تاريخ الفلسفة فى الإسلام: ترجمة محمد عبد الهادى أبو ريدة القاهرة ١٩٥٤ الطبعة الثالثة ص ٧٥.

(٢) الإسلام عقيدة وشريعة للمرحوم الشيخ محمود شلتوت ص ١٣ طبعة سنة ١٩٦٦م.



ويسمى هذا الجانب بالسمعيات، لأنها أمور مغيبة لا يدركها الإنسان إلا عن طريق السماع من الأنبياء والمرسلين وهذه الأمور كلها محل دراستها علم الكلام "علم التوحيد".

٢- الأحكام التهذيبية:

وهى التى تتعلق ببيان الفضائل التى يجب على الإنسان أن يتحلى بها، وبيان الرذائل التى يجب على الإنسان أن يبتعد عنها حتى يكون مثلاً أعلى للإنسان الفاضل ومحل دراستها (علم الأخلاق).

٣- الأحكام العملية:

وهى التى تتعلق بأفعال العباد الحسية من صلاة وزكاة وصوم، وحج، ومعاملات يتعامل الإنسان بها مع غيره من الناس كالبيع والإجارة والقرض والشركة. والزواج والطلاق، وحقوق الأولاد والميراث والوصية والوقف، وغير ذلك من الأمور التى لا غنى للإنسان عنها فى حياته ومحل دراستها (علم الفقه).

ثالثاً: تعريف الفقه وموضوعه وأقسامه:

التعريف بالفقه:

أ- الفقه فى اللغة:

الفهم مطلقاً، سواء ما ظهر أو خفى، وهذا ظاهر عبارة القاموس والمصباح المنير واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: "حكاية عن قوم شعيب: **قَالُوا يَا شُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيراً مِّمَّا تَقُولُ**"^(١). وقوله تعالى: **"وإن من شئ إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم"**^(٢) فالآيتان تدلان على الفهم مطلقاً.

وذهب بعض العلماء: إلى أن الفقه لغة: هو الشئ الدقيق: يقال: فهمت كلامك. أى ما يرمى إليه من أغراض وأسرار، ولا يقال: فقهت السماء والأرض،

(١) سورة هود الآية ٩١.

(٢) سورة الإسراء الآية ٤٤.



والمتتبع لآيات القرآن الكريم يدرك أن لفظ الفقه لا يأتى إلا للدلالة على إدراك الشئ الدقيق، كما فى قوله تعالى: "وهو الذى أنشأكم من نفس واحدة فمستقر ومستودع قد فصلنا الآيات لقوم يفقهون"^(١) وأما الآيتان السابقتان فليس المنفى فيهما مطلق الفهم، وإنما المنفى فى قول شعيب عليه السلام -إدراك أسرار دعوته، وإلا فهم فاهمون لظاهر قوله، والمنفى فى آية الأسراء إدراك أسرار تسبيح كل شئ لله تعالى، وإلا فإن أبسط العقول تدرك أن كل شئ يسبح بحمد الله طوعاً أو كرهاً لأنها مسخرة له، وأياً ما كان فالذى يعيننا إنما هو معنى الفقه فى اصطلاح الفقه والأصوليين لأن هذا هو الذى يتصل بحديثنا.

ب- تعريف الفقه عند الأصوليين:

الفقه فى اصطلاح الأصوليين أخذ أطواراً ثلاثة:

الطور الأول: أن الفقه مرادف للفظ الشرع، فهو معرفة كل ما جاء عن الله سبحانه وتعالى، سواء ما يتصل بالعقيدة أو الأخلاق أو أفعال الجوارح، ومن ذلك ما عرفه الإمام أبو حنيفة -رضى الله عنه- هو معرفة النفس ما لها وما عليها ولهذا سمي كتابه فى العقائد "الفقه الأكبر".

الطور الثانى: وقد دخله بعض التخصيص، فاستبعد علم العقائد، وجُعِل علماً مستقلاً سمي بعلم التوحيد أو علم الكلام أو علم العقائد، وعرف الفقه فى هذا الطور: بأنه العلم بالأحكام الفرعية الشرعية المستمدة من الأدلة التفصيلية، والمواد بالفرعية ما سوى الأصلية التى هى العقائد، لأنها هى أصل الشريعة التى ينبئى عليها كل شئ: وهذا التعريف يتناول الأحكام الشرعية العملية التى تتصل بأفعال الجوارح، كما يتناول الأحكام الشرعية الفرعية القلبية كحرمة الرياء والكبر والحسد، وكحل التواضع وحب الخير للغير إلى غير ذلك من الأحكام التى تتصل بالأخلاق.

(١) سورة الأنعام الآية ٩٨.



الطور الثالث: وهو الذي استقر عليه رأى العلماء إلى يومنا هذا. أن الفقه هو العلم بالأحكام الشرعية الفرعية العملية المستمدة من الأدلة التفصيلية، وعلى هذا فالأحكام الشرعية الفرعية المتصلة بأعمال القلب أُفِرِد لها علم خاص عرف باسم علم التصوف أو الأخلاق^(١).

وبهذا المعنى الاصطلاحي الجديد لكلمة الفقه خرجت من مفهومه:

١- الأحكام الاعتقادية والأخلاقية وصار مدلوله قاصراً على الأحكام العملية أى على العبادات والمعاملات.

٢- العلم بالأحكام العقلية والحسية واللغوية والوضعية (أى التى تواضع أهل كل علم أو فن عليها) ليس فقهاً أيضاً، لأنها ليست علماً بالأحكام الشرعية.

٣- كذلك العلم بكل ما علم من الدين بالضرورة كوجوب الصلاة والزكاة وصوم رمضان والحج على المستطيع وكحرمة الربا والزنى وشرب الخمر والميسر ليس فقهاً، لأنه غير حاصل بالاستتباط بل بالضرورة بدليل حصوله للعوام والنساء والصبيان المميزين، وكل من نشأ فى دار الإسلام، ولا يستبعد أن تكون هذه الأحكام من قبيل علم العقائد، لأن من أنكر شيئاً من ذلك حكم عليه بالكفر".

٤- العلم بالذوات والصفات ليس فقهاً، لأنه ليس علماً بالأحكام.

٥- ليس من الفقه كذلك معرفة العلماء للأحكام الشرعية الفرعية العملية بطريق التقليد، كمعرفة الحنفى فرضية مسح ربيع الرأس، ووجوب صلاة الوتر والعديدين، وكنقض الوضوء بسيلان الدم والقيح عن محلها إلى غير ذلك من الأحكام، وكمعرفة الشافعى جواز الاكتفاء بمسح بعض الرأس فى الوضوء وكمعرفته أن الوضوء ينقض بمس المرأة التى تحل له مطلقاً، إلى غير ذلك مما هو مبسوط فى

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية ج ١ ص ١٢.



كتب الفروع، فكل هذه الأحكام حاصلة عند المتقنين لا بطريق الاستنباط، وإنما بطريق التقليد^(١).

٦- من هذا التعريف نعلم أن وصف الفقيه لا يطلق عند الأصوليين على المقلد مهما كان عنده من علم الفقه وإحاطته بفروعه، بل الفقيه عندهم من كانت له ملكة الاستنباط، ويستطيع أن يستنبط الأحكام من أدلتها التفصيلية، وليس من الضروري أن يكون محيطاً بجميع أحكام الفروع، بل يكفي أن يكون عنده ملكة الاستنباط، وإلا فإن أكثر الأئمة المعروفين توقفوا في بعض المسائل إما لتعارض الأدلة عندهم تعارضاً يصعب معه ترجيح دليل على دليل، أو لم تصل إليهم أدلة على هذه المسائل التي توقفوا فيها^(٢).

ج- تعريف الفقه عند الفقهاء:

هو مجموعة من الأحكام الشرعية العملية التي استنبطها المجتهدون من الأدلة التفصيلية المعتبرة شرعاً واستنباط الأحكام الشرعية من الأدلة التفصيلية المعتبرة شرعاً إنما يكون على وفق قواعد وقوانين خاصة يسير المجتهد على هديها، ويسترشد بها في فهم الأحكام، وأخذها من تلك الأدلة حتى يكون اجتهاده مقبولاً والمفروض في صاحب هذا العلم أن يكون مجتهداً، أعني مؤهلاً للاستقلال برأى يتوصل إليه عن علم بكل ما يلزم، وبالمنهج الموصل إليه، ولكن شاع إطلاق لفظ الفقيه على من يعلم الأحكام الشرعية وإن لم يبلغ في ذلك مرتبة الاجتهاد.

ثم طرأ تحول في إطلاق كلمة "الفقه" فصار هذا الاسم في عرف الفقهاء يطلق على جميع الأحكام الشرعية العملية الثابتة لأفعال المكلفين، سواء كانت تلك الأحكام معروفة من الدين بالضرورة، ولا تحتاج إلى نظر واجتهاد كوجوب الصلاة وحرمة الزنا، أم كانت تلك الأحكام مستفادة عن طريق النظر والاجتهاد في الأدلة أم كانت تلك الأحكام مستفادة من طريق التقليد للفقهاء، فالأحكام الشرعية التي

(١) المرجع السابق ص ١٤.

(٢) المرجع السابق.



تكتسب من جميع هذه الطرق أصبحت تسمى فقهاً. والعارف بها يسمى فقيهاً، سواء اكتسبها من طريق النظر والاجتهاد أو عن طريق التقليد^(١).

رابعاً: الفرق بين الشريعة والفقه:

إذا كانت الشريعة هي ما بينه الله لعباده على لسان رسوله محمد صلى الله عليه وسلم، وكان الفقه عبارة عما استنبطه الفقهاء من الشريعة، فإن بين الشريعة والفقه فرقاً واضحاً.

فالشريعة هي المبادئ العامة، والقواعد، والأحكام الكلية التى تضمنها كتاب الله وسنة رسوله فمنها مثلاً نظرية اليسر ورفع الحرج قال الله تعالى: "يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر"^(٢).

وهناك نظريات عامة أخرى فى المعاملات المالية، ونظام الحكم، ونحو ذلك، والسنة هي التى تفصل ما أجمله القرآن الكريم فى هذه النظريات.

والشريعة جاءت من عند الله كاملة، فى مبادئها العامة، لا نقص فيها، جامعة شاملة، بحيث تُحكَّم عند التفصيل والتطبيق للمبادئ فى كل الأحوال، فلا يخرج عن حكمها شئ منها، وأفية بأمر الأفراد والجماعات والدول.

وهى لم تأت لجماعة أو دولة دون أخرى، بل جاءت للناس كافة من عرب وغير عرب، على اختلاف أحوالهم ونزعاتهم، وتباين تقاليدهم، فهى شريعة كل فرد، وكل أسرة وكل جماعة، وكل دولة، بل هى شريعة الدنيا على سعتها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وقد صيغت نصوصها؛ بحيث لا يؤثر عليها مرور الزمان، ولا يقتضى تغيير قواعدها الكلية، لأنها من صنع الذى قال: "لا تبدل لكلمات الله"^(٣).

(١) مذكرات فى تاريخ الفقه للأستاذ الشيخ محمد فرج السنهورى ص ٤.

(٢) سورة البقرة الآية ١٨٥.

(٣) التشريع الجنائى الإسلامى للمرحوم الأستاذ عبد القادر عوده الطبعة الأولى دار النشر الإسكندرية ص ١٦.



أما الفقه: فهو الأحكام التى استنبطها علماء الإسلام من كتاب الله وسنة رسوله من طريق اجتهادهم بالرأى جماعياً كان أم فردياً، متأثرين فى استنباطاتهم بأسباب كثيرة أدت إلى اختلاف بينهم فى الرأى منها:

١- اختلافهم فى فهم المفردات اللغوية والمراد منها.

٢- وقوف بعضهم على مالم يقف عليه البعض الآخر من الأحاديث النبوية.

٣- اختلافهم فى أسلوب التفكير والاستدلال، وإدراك المعانى التى شرعت الأحكام من أجلها.

٤- الحالات النفسية لكل فقيه، والتعصب المذهبى فى بعض الأحيان.

كل ذلك وغيره أدى إلى اختلاف الفقهاء فى الرأى مما حدا بالبعض إلى رمى الشريعة بالجمود أحياناً، أو عدم مسايرة التقدم الحضارى حيناً آخر، ونحو ذلك مما هو راجع إلى آراء الفقهاء، لا إلى الشريعة المنزلة من لدن الحكيم العليم.

ومن هنا وجب التمييز بين الشريعة الإسلامية وآراء الفقهاء ومذاهبهم فلا يجوز أن نعتبر الحنفى أو المالكى أو الشافعى أياً ما كان هو الشريعة لكى لا نحملها تشدد بعض الفقهاء فيما لا مجال للتشدد فيه.

فلا يجوز مثلاً أن يقال: إن الشريعة الإسلامية لا ترى التفرقة بين الزوجين مهما حدث من أضرار للزوجة أو إذا أصيب الزوج بمرض لا يستطاع معه العشرة، وإنما يقال، إن فقهاء المذهب الحنفى يرون هذا الرأى، لأن غيرهم من فقهاء المذاهب الأخرى يرون خلاف ذلك^(١).

قال المرحوم الإمام المراغى شيخ الأزهر:

"إن الدين فى كتاب الله غير الفقه، وإن من الإسراف فى التعبد أن يقال عن الأحكام التى استنبطها الفقهاء وفرعوا عليها واختلفوا فيها، وتمسكوا بها حيناً، ورجعوا عنها أحياناً، إنها أحكام الدين وإن من أنكرها فقد أنكر شيئاً من الدين، فإنما

(١) الأحوال الشخصية للمرحوم الأستاذ معوض محمد مصطفى الطبعة الأولى ص ٥ مطابع

رمسيس الإسكندرية سنة ١٩٥٣م.



الدين هو الشريعة التي أوحى الله بها إلى الأنبياء جميعاً. أما القوانين المنظمة للتعامل، والمحقة للعدل، والدافعة للحرص، فهي آراء للفقهاء مستمدة من أصولها الشرعية تختلف باختلاف العصور، تبعاً لاختلاف الظروف والبيئات.

ولو جاز أن يكون الدين هو الفقه، مع ما نرى من اختلاف الفقهاء بعضهم مع بعض، وتفنيده كل آراء مخالفيه وعدّها باطلة، لحقت علينا كلمة الله سبحانه: "إن الذين فرقوا دينهم، وكانوا شيعاً لست منهم في شيء"^(١).

وهكذا نستطيع تبرئة شريعتنا من أقوال كان أصحابها مخلصين في استبطائها، لكنها لا تعبر عن حقيقة الشريعة، كما نستطيع الرجوع باستمرار إلى مصادر الشريعة الخالدة، وأصولها الحكيمة، وتظل في علم متجدد، يصدر عن إخلاص وثقة، وفي الوقت نفسه عن تواضع، كما يروى عن أئمة الفقهاء.

١- فيروى عن الإمام أبي حنيفة، أنه كان يقول: "إني آخذ بكتاب الله، فبسنة رسوله، فإذا لم أحدهما نظرت في قول الصحابة، فأخذت قول من شئت، وتركت قول من شئت، فإذا انتهى الأمر إلى إبراهيم النخعي والشعبي، والحسين بن سيرين فلي أن اجتهد كما اجتهدوا.

٢- ويروى عن الإمام مالك: "إنما أنا أشد أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي، فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه".

٣- وكان الإمام الشافعي يقول: "رأى صواب يحتمل الخطأ، ورأى غيري خطأ يحتمل الصواب".

٤- ويروى عن الإمام أحمد بن حنبل يقول: عجبت لقوم عرفوا الإسناد وصحته، ثم يذهبون إلى رأي سفيان^(٢) يعني مغفلين حديث الرسول، والله يقول: "فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم"^(٣).

(١) سورة الأنعام الآية ١٥٩.

تقويم الفكر الديني للشيخ محمود الشرقاوي ص ٥٣ مطبعة لجنة البيان العربي بالقاهرة ١٩٦٠م.

(٢) يقصد سفيان الثوري العالم المعروف.

(٣) سورة النور الآية ٦٣.



وكان يقول: "لا تقلدنى، ولا تقلد مالكاً، ولا الثورى ولا الأوزاعى، وخذ من حيث أخذوا" ها هى ذى بعض أقوال أئمتنا المجتهدين، لا يريدون لأحد أن يقول قولهم من غير أن يعرف دليلهم وبُغيتهم أن يعينوا المسلمين على فهم أحكام الكتاب والسنة، جزاهم الله عن الشريعة خير الجزاء^(١).

خامساً: علاقة الفقه بالشريعة:

قلنا إن الشريعة الإسلامية تشتمل على جميع الأحكام الشرعية المتعلقة بالعقيدة أو الأخلاق أو العبادات أو المعاملات، أما الفقه فلا يعنى إلا بالأحكام العملية أى أحكام العبادات والمعاملات، وعلى هذا فالفقه لا يشتمل إلا على الأحكام العملية، ومن ثم فالشريعة أعم وأكثر شمولاً لأنها تشتمل على جميع الأحكام.

والفقه هو معرفة الأحكام الشرعية العملية يعتمد على نصوص الشريعة أى على القرآن والسنة النبوية كما يعتمد على المصادر التى شهدت لها الشريعة بالصحة والاعتبار كمصدر الاجماع والقياس، فلولا أن الشريعة شهدت لهذه المصادر بالحجية والاعتبار لما أمكن للفقيه أن يستمد منها الأحكام الشرعية.

والشريعة الإسلامية، وهى الأحكام المنزلة من الله تعالى على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم فى القرآن أو السنة النبوية تقوم على الوحي الإلهى، فهى تشريع إلهى، لا مجال فيه لرأى الإنسان، وتحرم مخالفته، أما الفقه الإسلامى فليس كله كذلك، وبيان هذا أن الأحكام الفقهية نوعان:

النوع الأول: ما يضعف فيه جانب الرأى والاجتهاد، أو ينعدم لمعرفة الأحكام المعروفة من الدين بالضرورة والتى لا يجهلها أحد كوجوب الصلاة وحرمة الزنا، أو التى تستفاد من النص الشرعى رأساً بلا أى كلفة أو بحث أو اجتهاد لظهور هذه الأحكام من النصوص الشرعية مثل حرمة نكاح الأمهات التى ورد بها

(١) أعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم ج ٢ ص ١٣٩ (الثقافة الإسلامية ص ١٧٢ - ١٧٣) د/ أحمد الغندور وآخرين.



النص الشرعى: "حرمت عليكم أمهاتكم..."^(١). وهذه الأحكام الشرعية تعتبر جزءاً من الشريعة الإسلامية أى يعتبر تشريعاً إلهياً، ومن ثم لا تجوز مخالفته.

النوع الثانى: من الأحكام الفقهية، هو ما يغلب عليه جانب الرأى والاجتهاد وهذا النوع من الأحكام لا يعتبر جزءاً من الشريعة الإسلامية بمعناها الاصطلاحى، أى لا يعتبر من قبيل التشريع الإلهى الذى لا تجوز مخالفته، بل تسوغ هذه المخالفة مادامت مستندة إلى دليل أقوى من دليل الرأى الفقهى المنزوع أو مستندة إلى اجتهاد أقرب إلى روح النصوص، لأن المخالفة المجردة من ذلك تعتبر من قبيل اتباع الهوى والهوى لا يجوز أن يكون مستنداً للأحكام، وهذا النوع من الأحكام أكثر من النوع الأول لكثرة الوقائع وتجديدها، ومع هذا فإن الفقه الإسلامى بمجموعه يبقى مصبوغاً بالصبغة الدينية لأنه قائم على الشريعة الإسلامية ومبادئها وقواعدها، وداخل فى نطاقها العام ودائر فى فلكها، ولهذا فإن آراء الفقهاء الاجتهادية تعتبر سائغة ومحل تقدير واحترام المسلمين.

سادساً: أساس التشريع الإسلامى:

أساسه أنه وحى من الله فمرجعه الأول، القرآن الكريم، وهو كما قال الله عز وجل: "إن هو إلا وحى يوحى علمه شديد القوى"^(٢).

ومرجعه الثانى: الأحاديث قدسية كانت أو نبوية، والحديث القدسى، معناه من الله ولفظه من الرسول صلى الله عليه وسلم والحديث النبوى، المعنى واللفظ عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه، غير أن كل ما ينطق به الرسول صلى الله عليه وسلم صواب أقره الله عليه، ولو اجتهد عليه السلام فى أمر لم يأت به وحى وأخطأ فى هذا الاجتهاد، فإن الله يردده إلى الصواب؛ فكل ما يصدر عنه من وحى أو فى حكم الوحى يعتبر تشريع للأمة لقوله تعالى: "وما ينطق عن الهوى"^(٣).

(١) سورة النساء الآية ٢٣.

(٢) سورة النجم الآية ٤، ٥.

(٣) سورة النجم من الآية ٣.



والمرجع الثالث للتشريع هو الاجتهاد. وهو فى حكم الوحي من الله كذلك، لأن الاجتهاد فى أغلب أحواله إلحاق حادثه لا نص فيها بأخرى فيها نص، لينطبق حكم هذا النص على تلك الحادثه، ثم إن الاجتهاد بإذن من الله فهو سبحانه الذى علمنا فى كتابه أن نجتهد عند الضرورة بقول ابن حزم: "لما تبين أن القرآن هو الأصل المرجوع إليه فى الشرائع نظرنا فيه فوجدنا فيه إيجاب طاعة ما أمرنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجدناه عز وجل يقول فيه: "وأصفا رسوله صلى الله عليه وسلم: "وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي" فصح لنا بذلك، أن الوحي ينقسم من الله عز وجل إلى رسوله ﷺ على قسمين:

أحدهما: وحي مثل مؤلف تأليفاً معجز النظام، وهو القرآن الكريم.

والثانى: وحي مروي منقول غير مؤلف ولا معجز النظام ولا مثل، لكنه مقروء وهو الخبر الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو المبين عن الله عز وجل مراده منا قال تعالى: "لتبين للناس ما نزل إليهم".

ووجدناه تعالى قد أوجب طاعة هذا الثانى، كما أوجب طاعة القسم الأول الذى هو القرآن، ولا فرق فقال تعالى: "وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول" (١) فكانت الأخبار التى ذكرنا أحد الأصول الثلاثة التى ألزمنا طاعتها فى الآية الجامعة لجميع الشرائع أولها عن آخرها: وهى قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله" فهذا أصل وهو القرآن "وأطيعوا الرسول" فهذا ثان وهو الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال تعالى: "وأولى الأمر منكم" فهذا ثالث وهو الإجماع المنقول إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) حكمه، وصح لنا بنص القرآن أن الأخبار هى أحد الأصلين المرجوع إليهما عند التنازع.

أخى القارئ بعد هذا التمهيد المطول أصبح من الممكن الآن أن نبين لك بعض السمات العامة للفقہ الإسلامی فنقول:

(١) سورة النساء الآية ٥٩.

(٢) كتاب الأحكام فى أصول الأحكام لابن حزم الظاهري جـ ١، ص ١٠٨، الناشر مكتبة عاطف.



إن السمات العامة التى تتصف بها الشريعة الإسلامية والتى تميزها عن سائر الشرائع الأخرى، وتحلها محل الصدارة منها جميعاً، ذلك راجع فى جملته إلى أمرين عامين اثنين اشتملت الشريعة الإسلامية عليهما وهما.

أولاً: أنها شريعة سماوية: فمصدر الشريعة الإسلامية هو الله تعالى، فهى وحيه إلى رسوله محمد صلى الله عليه وسلم باللفظ والمعنى وهو القرآن أو بالمعنى دون اللفظ وهو السنة فهى بهذا الاعتبار تختلف اختلافاً جوهرياً عن جميع الشوائع الوضعية، لأن مصدر هذه الشرائع البشر ومصدر الشريعة الإسلامية رب البشر وقد ترتب على هذا الخلاف الجوهري جملة نتائج منها:

أن مبادئ الشريعة وأحكامها خالية من معانى الجور والنقص والهوى لأن صانعها هو الله، والله له الكمال المطلق الذى هو من لوازم ذاته، بخلاف القوانين الوضعية التى لا تتفك عن هذه المعانى لأنها صادرة عن الإنسان والإنسان لا يخلو من معانى الجهل والجور والنقص والهوى وما إلى ذلك ونستدل على ذلك بمثال واحد:

جاءت الشريعة الإسلامية بمبدأ المساواة بين الناس بغض النظر عن اختلافهم فى اللون أو الجنس أو اللغة وجعلت أساس التفاضل بينهم العمل الصالح ومقدار ما يقدمه الفرد من خير. قال تعالى: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم"^(١). وهذا المبدأ الأصيل جاء به الشريعة فى وقت كانت العصبية للجنس والقبيلة هى الأساس فى المجتمع وفى تمايز الناس وتفاضلهم وقد طبق هذا المبدأ العادل القويم واجتثت جنور العصبية ولم يعد هناك امتياز للون أو الجنس فلا فضل لعربى على عجمى إلا بالتقوى كما قال الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم^(٢). وصار الجميع متساويين أمام القانون حتى إن الرسول صلى الله عليه وسلم قال لمن استشفع لا

(١) سورة الحجرات الآية ١٣.

(٢) الحديث رواه البيهقى بهذا اللفظ "يا أيها الناس إن ربكم واحد وإن أياكم واحد ألا لا فضل لعربى على أعجمى ولا لأعجمى على عربى ولا لأحمر على أسود ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى".



مخزوم سرقت: "وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها"^(١) وقد بلغ تطبيق هذا المبدأ من الدقة إلى حد أن النبی صلى الله عليه وسلم أنكر على من قتل لمسلم غير عربى "يا ابن السوداء" واعتبر ذلك من بقايا الجاهلية وتفاخرها بالأنساب والأجناس وفى القرن العشرين لم تستطع كثير من الدول تحقيق هذا المبدأ العادل وتطبيقه بصورة سليمة فى الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال الفروق قائمة بين المواطنين على أساس اللون والجنس، فصاحب البشرة البيضاء أسمى منزلة وأعلى قدراً من صاحب البشرة السوداء، ولا مساواة بين الاثنين أمام القانون ولا فى التمتع بالحقوق وإن كان الإثنان يحملان الجنسية الأمريكية، والقانون يحمى هذا التمايز ويقره، بل إن بعض الولايات المتحدة الأمريكية تنص دساتيرها على أحكام غريبة لا يستسيغها الضمير الإنسانى ولا يقرها عقل سليم، فمن ذلك النص على أن النكاح بين شخص أبيض وشخص زنجى يعتبر نكاحاً باطلاً، والنص على أن كل من يطبع أو ينشر أو يوزع ما فيه حث للجمهور على إقرار المساواة الاجتماعية والزواج بين البيض والسود أو تقديم حجج للجمهور أو مجرد اقتراح فى هذا السبيل يعتبر عمله جريمة يعاقب عليها القانون بغرامة لا تتجاوز خمسمائة دولار أو بالسجن مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بالعقوبتين^(٢).

ثانياً: أنها خاتمة شرائع السماء: تعددت الشرائع السماوية وتنوعت فى أزمنة مختلفة واحدة عقب واحدة وكانت كل شريعة فيها من الأحكام ما يناسب أهلها وزمانها، وعلى حسب المصلحة التى يعلمها الله لعباده، وعندما بلغت الإنسانية رشدتها واستعدت لقبول شريعة الخلود أرسل الله محمداً صلى الله عليه وسلم بهذه الشريعة الكاملة الخالدة ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، وجعل شريعته خاتمة الشرائع السماوية كلها بدليل قوله تعالى: ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن

(١) هذا جزء من حديث ورد فى المرأة المخزومية التى سرقت "وهذا الحديث معروف للجميع

"تيسير الوصول إلى جامع الأصول من حديث الرسول" ج ٢ ص ١٤.

(٢) الرق بيننا وبين أمريكا للأستاذ على شحاتة ص ٤٩ طبعة ١٩٥٨ م.



رسول الله وخاتم النبيين، "وكان الله بكل شئ عليمًا"^(١) وجعلها عامة للإنس والجن لقوله تعالى: "وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً ولكن أكثر الناس لا يعلمون"^(٢) وقوله أيضاً: قل أوحى إلى انه استمع نفر من الجن فقالوا إنا سمعنا قرآنا عجبا يهدي إلى الرشd فأمنّا به ولن نشرك بربنا أحد^(٣) وخاطب نبيه بقوله: "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين"^(٤).

وبناء على ذلك كله تكون الشريعة الإسلامية هي الشريعة التي كمل بها البناء وهي الشريعة الخالدة التي ارتضاها الله لعباده، ولا يقبل منهم غيرها فيها سعادتهم في دنياهم وفي أخراهم وصدق الله إذ يقول: "هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيداً"^(٥) وهذا ما يميزها عن سائر شرائع الله تعالى الأخرى بالاكتمال والشمول وما إليه مما سوف يأتي وذلك مصداقاً لقوله تعالى: "اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً"^(٦).

هذا وإن البحث في السمات العامة للفقہ الإسلامی بحث شائك ومعقد وصعب وطويل، ذلك أن السمات العامة لأي تشريع هي الخطوط العريضة التي يسير فيها، والصفات العامة التي يتحلى بها ولا يمكن لأي باحث أن يصل إلى ذلك إلا إذا استقرأ الفروع كلها، والأحكام الجزئية جميعاً، وأن كل من عرف التشريع الإسلامی ودرسه، واطلع على بعض فروعها، وتخصص فيه، علم سعة وشموله وأدرك صعوبة استقراره وتفحصه وتحليله، وقد قال بعض السلف "عجبت لفقہ تفقه في الحنفية في أربعين سنة" والحنفية أحد مذاهب هذه الشريعة، فأني لمنثى أن يدعى

(١) سورة الأحزاب الآية ٤٠.

(٢) سورة سبأ الآية ٢٨.

(٣) سورة الجن الآية ١، ٢.

(٤) سورة الأنبياء الآية ١٠٧.

(٥) سورة الفتح الآية ٢٨.

(٦) سورة المائدة الآية ٣.



الإحاطة بهذا التشريع -بعد ذلك- ولم يؤت من العلم إلا قليلاً، فإن كان لابد من بذل الجهد، فإنني سوف أقدم دراسات تلقى الضوء على بعض من سمات هذه الشريعة الغراء مدعمة بالأمثلة والشواهد، من غير دعوى استقصاء أو شمول لكل السمات العامة للتشريع الإسلامی.

ومن هذه السمات العامة:

أولاً: عدم الحرج ورفع المشقة:

لقد كان من أبرز قواعد هذه الشريعة أنها مبنية على اليسر ورفع الحرج والمشقة وهذه القاعدة ليست مما استنبطه الفقهاء استنباطاً، وإنما هي النص الصريح المتكرر في القرآن الكريم يقول الله تعالى: "يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر"^(١). "يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفاً"^(٢) "الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً"^(٣) "وما جعل عليكم في الدين من حرج"^(٤). "لا يكلف الله نفساً إلا ما أتاها سيجعل الله بعد عسر يسراً"^(٥).

هكذا جاءت شريعة القرآن واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار في قيامها على اليسر ورفع الحرج ودفع المشقة بصورة لا تحتل التأويل ولا تقبل الجدل لا من حيث النص ولا من حيث الواقع، ولذلك جاء التطبيق النبوي الصريح الصحيح -أيضاً- على هذا المنهج في كل موقف، بل في كل لحظة من لحظات حياته التشريعية عليه الصلاة والسلام.

وانظر معي إلى مراحل التشريع المختلفة في الأمور الآتية:

(١) سورة البقرة الآية ١٨.

(٢) سورة النساء الآية ٢٨.

(٣) سورة الأنفال الآية ٦٦.

(٤) سورة الحج الآية ٧٨.

(٥) سورة الطلاق الآية ٧.



١- فی العبادات:

أ- لقد راجع رسول الله صلى الله عليه وسلم ربه في فريضة الصلاة وهو يقول: "يا رب خفف عن أمتي" حتى صارت خمساً تعدل في الأجر خمسين^(١).

ب- شرع الله لنا سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة: أن من لم يجد الماء للطهارة أن يتيمم بالصعيد الطيب، وإن لم يستطع الصلاة من قيام صلى من قعود أو كيفما يستطيع الأداء. وأن من سافر صلى الصلاة الرباعية نصف صلاة المقيم، وأن من كان في رمضان مريضاً أو مسافراً جاز له الإفطار ويعيد فيما بعد لقوله تعالى: "فعدة من أيام أخر".

ج- ولم يفرض الزكاة إلا على القادر الذي يفيض ماله عن حاجته، وجعل مقدارها الخمس أو العشر أو نصف العشر مراعاة لجانب المالك، وعدم إتقال كاهله.

د- كما أنه لم يفرض الحج إلا مرة واحدة في العمر كله بشرط الاستطاعة "ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً"^(٢).

ونهى عليه الصلاة والسلام عن إطالة الصلاة في الجماعة، بما يخرج عن القدر المستطاع لبعض الجماعة، وسمى من فعل ذلك "فتاناً" فقال لمعاذ رضي الله عنه لما فعل ذلك: "أفتان أنت يا معاذ"^(٣) وكان يقول إذا صلى أحكم للناس فيلخفف، فإن منهم الضعيف والسقيم والكبير"^(٤).

(١) صحيح البخارى شرح فتح البارى - كتاب الصلاة - باب كيف فرضت الصلوات في الإسراء ج ٢ ص ١٦٤ رقم ٣٤٩.

(٢) سورة آل عمران الآية ٩٧.

(٣) صحيح البخارى شرح فتح البارى - كتاب الأذان - باب من شكا إمامه إذا طول ج ٣ ص ١١٩-١٢٠ رقم ٧٠٤.

(٤) صحيح البخارى شرح فتح البارى - كتاب الأذان - باب إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء ج ٣ ص ١١٨ رقم ٧٠٣.



وهكذا كانت الشريعة الإسلامية فى كل أحكامها وتكاليفها كانت تطبيقاتها فى مجال الأسوة والقنوة من سنة النبى صلى الله عليه وسلم كلها يسر وسهولة كما يقول البصيرى رحمه الله تعالى:

لم يمتحننا بما تعبى العقول به حرصا علينا فلم نرتب ولم نهـم

ولقد كان هذا النهج: هو القاسم المشترك بين كل جوانب هذا الدين، وكل قواعده وأحكامه وكل فروع هذه الأحكام سواء أكانت فى مجال العقيدة أو العبادة، أو المعاملة أو السلوك والأمثلة على ذلك كثيرة يعرفها العام والخاص من الناس لا داعى لذكرها لعدم الإطالة والخروج عن الموضوع.

هـ- قلة التكاليف:

إن تقرير مبدأ التخفيف والتيسير على الناس ونفى الحرج عنهم فى التكاليف الشرعية يستلزم قلة التكاليف وإلا لترتب على كثرتها وقوع المكلفين فى الحرج والمشقة، ومن هنا كانت التكاليف الشرعية محدودة ويمكن حصرها والعلم بها والعمل بمقتضاها فى يسر وسهولة.

وقد حرص الشارع الحكيم - سبحانه وتعالى - على أن تكون التكاليف على هذا الوضع، يدلنا على ذلك قول الله تعالى "يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبد لكم عفا الله عنها والله غفور رحيم قد سألها قوم من قبلكم ثم أصبحوا بها كافرين" (١).

فالله تعالى نهى المسلمين عن كثرة السؤال وقت نزول القرآن وفرض التكاليف حتى لا يكون السؤال سببا فى التكليف الذى ربما يعجز عنه المكلفون بعد تكليفهم به، وذلك إشفاقا عليهم ورحمة بهم، وهذه المسائل التى نهوا عنها هى أشياء سكت الله عن تحريمها، وربما يكون السؤال عنها سبب تحريمها، ولو لم يسألوا عنها لكانت مباحة لهم، والمكلف مخير فى المباحات بين فعلها وبين تركها، يؤيد هذا المعنى ويؤكد رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله: "ما نهيتكم عنه فاجتنبوه

(١) سورة المائدة الآية ١٠١-١٠٢.



وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم فإتوا أهلكم الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم" (١).

وفى رواية أبى هريرة رضى الله عنه - قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: "أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لو جبت ولما استطعتم، ثم قال: "ذروني ما تركتكم فإتوا هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا أمرتكم بشئ فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شئ فدعوه" (٢).

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن أعظم المسلمين جرماً من سأل عن شئ لم يحرم فحرم من أجل مسألته" (٣).

هذه النصوص تدلنا دلالة واضحة على أن الله تعالى لم يرهق كاهل المكلفين بكثرة التكليف، ونحن إذا نظرنا في كتاب الله عز وجل نجده يحدد ويفصل المحرمات بينما يوسع ويطلق المباحات، وذلك مثل قوله تعالى: "حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة والمتريدة والمنطيحة وما أكل السبع إلا ما ذكيت وما ذبح على النصب وأن تستقسموا بالأزلام ذلكم فسق" (٤).

(١) صحيح مسلم - كتاب الحج - باب فرض الحج مرة في العمر ج - ٥ ص ١١١ رقم ١٣٣٧. طبعة دار أبى حيان الأولى ١٩٩٥ م.

(٢) صحيح مسلم - كتاب الحج - باب فرض الحج مرة في العمر ج - ٥ ص ١١١ رقم ١٣٣٧. طبعة دار أبى حيان الأولى ١٩٩٥ م.

(٣) جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جامع الكلم ص ٧٦.

(٤) سورة المائدة الآية ٣.



فقد حدد الله وبين وفصل الأشياء التي حرمها في هذه الآية، بينما لم يحدد ولم يفصل الطيبات التي أحلها الله لعباده ويتضح ذلك من قوله تعالى: "يسألونك ماذا أحل لهم، قل أحل لكم الطيبات"^(١).

ويقول في نفس السورة بعد الآية السابقة: "اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات، والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب"^(٢).

فلم يحدد الله سبحانه وتعالى: في هاتين الآيتين ما أحله لعباده من الطيبات وإنما جعله عاما وشاملا لكل ما لم يذكر في المحرمات المبينة.

ومع أن الأشياء التي حرمها الله قليلة بالنسبة لما أباحه فقد أباح بعض المحرمات عند الضرورة فأباح للمضطر أكل الميتة فقال تعالى: "فمن اضطر غير باع ولا عاد فلا إثم عليه"^(٣). وقال تعالى: "إلا ما اضطررتم إليه"^(٤) فأى يسر بعد هذا التيسير.

ثانيا: التدرج في التشريع:

ظهر الإسلام بين العرب وقد تأصلت فيهم وفي نفوسهم عادات وغرائز يصعب انتزاعها طرفة (أي مرة واحدة) لهذا نرى القرآن الكريم لا يصرف الناس دفعة واحدة عما ألفاه من عادات وتقاليد، بل يسلك في ذلك طريق التدرج حتى لا يقع الناس في الحرج والمشقة وفي نفس الوقت تنهياً النفوس لتقبل الحكم والانقياد به.

فالخمر والميسر عادات تمكنت في نفوس العرب واستحكمت فيهم بحيث يشق عليهم الانتهاء منهما دفعة واحدة، فلما أراد الشارع تحريمها لم يصرح بذلك

(١) سورة المائدة الآية ٤.

(٢) سورة المائدة الآية ٥.

(٣) سورة البقرة الآية ١٧٣.

(٤) سورة الأنعام من الآية ١١٩.



ابتداءً، بل سلك فى ذلك مسلك التدرج، فبعد أن ذكرها فى معرض الحديث عما يؤخذ من ثمرات النخيل والأعناب فقال تعالى: "ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكرًا ورزقًا حسنًا"^(١) جاء بعد ذلك قوله تعالى: "يسألونك عن الخمر والميسر قل فيها إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما"^(٢) فلم تصرح الآية بالتحريم، وإنما أو مأت إليه وغلبت الإثم على النفع فيفهم من ذلك أن ما كثر إثمه ينبغى تركه، ثم نزل بعد ذلك قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى"^(٣). فحرم على السكران أن يقرب الصلاة لما يغلب عليه من الهذيان وقلة المبالاة وفقد الوعي مما يتتافى مع ما تتطلبه الصلاة من خشوع وخضوع، ثم بعد أن مهد الله بكل ذلك نفوسهم لتقبل الحكم النهائى نزل قوله الله تعالى: "إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه"^(٤). وكذلك تحريم الزنا، وتغيير قاعدة الميراث من العصر الجاهلى إلى عصر الإسلام وبقية الأحكام الأخرى كان منهج الإسلام فى ذلك مسلك التدرج فى الأحكام.

والحكمة فى ذلك أن هذا النهج فى التشريع يجعل الأحكام أخف على النفس مما لو نزلت دفعة واحدة، وبالتالي تكون أوعى إلى القبول والامتثال، كما أن فى هذا التدرج تيسير للمخاطبين لمعرفة الأحكام وحفظها والإحاطة بأسبابها وظروف تشريعها، وهذا هو الملائم لحالة العرب، وحال المسلمين الأوائل إذ ما كانت القراءة والكتابة شائعة فيهم، وكان جل اعتمادهم على ذاكرتهم وحفظهم، فمن حقهم أن تراعى حالتهم هذه وتنزل عليهم الأحكام شيئاً فشيئاً حتى يمكن استيعابها ومعرفة وحفظها والتدرج فى التشريع أنواع:

(١) سورة النحل الآية ٦٧.

(٢) سورة البقرة الآية ٢١٩.

(٣) سورة النساء الآية ٤٣.

(٤) سورة المائدة الآية ٩٠.



أ- تدرج زمنى: بمعنى أن الأحكام ما كانت تنزل فى زمن واحد، وإنما كان فيها المتقدم ومنها المتأخر كما هو معروف، فأحكام القانون الإسلامى ما شرعت دفعة واحدة، وإنما استغرق تشريعها طيلة مدة النبوة.

ب- تدرج فى أنواع ما شرع من أحكام: وهذا أمر ظاهر فإن المسلمين لم يكلفوا بالتكليفات الكثيرة فى بدء الإسلام، بل أخذوا بالرفق تيسيراً على نفوسهم، فجاءت التكليفات قليلة أولاً ليكون كل تكليف سابقاً تمهيداً لقبول التكليف اللاحق، فالصلاة مثلاً شرعت فى أول الأمر صلاة بالغداة وصلاة بالعشى، ثم جعلت خمس صلوات فى اليوم والليلة، والزكاة ما كان حد محدود، وإنما ترك الأمر للمسلم ينفق ما يستطيعه ويشأؤه، ثم عينت مقاديرها على سبيل الإلزام، والخمر ما حرمت رأساً إنما مهد لها ببيان أضرارها أولاً، ثم النهى عن قربان الصلاة فى حالة السكر ثانياً، ثم جاء التحريم القاطع أخيراً، والقتال كان فى بدء الإسلام غير مأمور به لقلة عدد المسلمين، فأمروا بالعفو والصبر على الأعداء، والإعراض عنهم وترك مقابلتهم فقال تعالى: "اتبع ما أوحى إليك من ربك لا إله هو وأعرض عن المشركين"^(١) ثم لما قوى المسلمون أنن لهم فى القتال دفاعاً عن أنفسهم فقال تعالى: "أنن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير"^(٢) ثم فرض عليهم القتال فرضاً فقال تعالى: "وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين"^(٣). "وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله"^(٤).

ج- تدرج يذكر الأحكام بشكل كلى ثم يأتى التفصيل بعد ذلك فالتشريع المكى فيما نعرض له من أحكام جاء بشكل كلى ثم جاء التشريع المدنى مفصلاً لهذا الكلى^(٥).

(١) سورة الأنعام الآية ١٠٦.

(٢) سورة الحج الآية ٣٩.

(٣) سورة البقرة الآية ١٩٠.

(٤) سورة الأنفال الآية ٣٩.

(٥) الموافقات للشاطبى ج ٣ ص ٤٦ وما بعدها.



٢- في مجال عقود المعاملات:

أ- إباحة الشروط الجعلية العقدية، على خلاف بين الفقهاء في حدود هذه الإباحة سعة وضيقاً.

ب- ربط العقود بالرضائية وحدها، دون النقات إلى الشكليات، فيما عدا عقد الزواج الذي يشترط لصحته الإشهار لمعنى خاص فيه.

٣- في الجنايات:

أ- منع العقوبة بالقصاص عن القاتل خطأ، وإيجاب الدية مفرقة على عاقلة القاتل خطأ، وإيجاب الكفارة عليه وحده.

ب- منع التمثيل بالمجرم في كل الأحوال دون استثناء.

ج- الوصية بالإحسان إلى كل الناس، وإلى المجرمين المحكومين بالموت خاصة، وذلك وفقاً لقوله تعالى: "ومن قُتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل"^(١) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا قتله، وإذا نبحتم فأحسنوا الذبحة، وليحد أحكم شفرته وليريح ذبيحته"^(٢).

د- أوجب في إثبات بعض الجرائم الكبرى شهادة أربعة شهود عدول نكور ولم يقبل في إثباتها بما دون ذلك من العدد كالزنا.

هـ- أوجب درء الحدود بالشبهات فقال صلى الله عليه وسلم: "ادرعوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم"^(٣).

(١) سورة الإسراء الآية ٣٣.

(٢) رواه مسلم في كتاب الصيد - باب الأمر بإحسان الذبح والقتل ج- ٧ ص ١١٩ رقم ١٩٥٥.

سنن أبي داود - كتاب الأضاحي - باب النهي أن تصبر البهائم والرفق بالذبيحة رقم ٢٨١٥.

(٣) سنن الترمذي - كتاب الحدود - باب ما جاء في درء الحدود حديث رقم ١٤٢٤.



٤- فى الأحوال الشخصية:

أ- جعل النفقة الزوجية بحسب حال الزوج عسرا ويسرا ولم يكلف الزوج بأكثر من طاقته فقال تعالى: "لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها"^(١).

ب- أباح إنهاء الحياة الزوجية الفاشلة بالطلاق أو الفسخ أو التفريق، ولم يوقع البينونة الكبرى بين الزوجين بأقل من ثلاث طلاقات مصداقا لقوله تعالى: "الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان"^(٢).

ج- عدم إيقاع طلاق المكره والسكران والمجنون: "على خلاف بين الفقهاء وتفصيل ذلك وشروطه مدونة بالمراجع الفقهية على مستوى المذاهب المختلفة.

د- وجوب نفقة الفقير العاجز من أفراد الأسرة على باقى الأفراد الأغنياء فيها، وجعل ذلك حقا مكتسبا لا مئة فيه، يطالب به قضاء مصداقا لقوله تعالى: "والذين فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم"^(٣). فإن لم يكن له أقرباء ميسورون ففى بيت مال المسلمين.

هـ- وجوب نفقة الولد الفقير على والده مطلقاً حتى يستغنى عنه بكسبه، أو ماله أو يبلغ الرشد واعتبار ذلك نفقة كفاية لا كفاف.

٥- وفى المعاملات المالية والتجارية:

أ- قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم غير محلى الصيد وأنتم حرم إن الله يحكم ما يريد"^(٤).

ب- قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً"^(٥).

(١) سورة الطلاق الآية ٧.

(٢) سورة البقرة الآية ٢٢٩.

(٣) سورة المعارج الآية ٢٤، ٢٥.

(٤) سورة المائدة الآية ١.

(٥) سورة النساء الآية ٢٩.



ج- قوله تعالى: "الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فلأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون" (١).

د- قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل" (٢).

٦- وفى الأمور الدستورية:

أ- قول الله تعالى: "فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم فى الأمر" (٣).

ب- قوله تعالى: "ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً" (٤).

ج- قول الله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم فى شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً" (٥).

د- قول الله تعالى: "فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً" (٦).

٧- وفى العلاقات الدولية:

أ- قول الله تعالى: "وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله، ثم أبلفه مأمناً ذلك بأنهم قوم لا يعلمون" (٧).

(١) سورة البقرة الآية ٢٧٥.

(٢) سورة البقرة الآية ٢٨٢.

(٣) سورة آل عمران الآية ١٥٩.

(٤) سورة النساء الآية ١١٥.

(٥) سورة النساء الآية ٥٩.

(٦) سورة النساء الآية ٨.

(٧) سورة التوبة الآية ٦.



ب- قول الله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا ادخلوا فى السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين" (١).

ج- قول الله تعالى: "وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم" (٢).

د- قوله الله تعالى: "لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين" (٣).

٨- فى ميدان السلم والحرب:

أ- أباح الله تعالى للمجاهدين أكل الغنائم واقتسامها بينهم على نحو ما بينه القرآن الكريم فى قوله تعالى: "واعلموا أنما غنمتم من شئ فإن لله خمسة وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شئ قدير" (٤) وقوله سبحانه: "فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا واتقوا الله إن الله غفور رحيم" (٥).

وهذا الحكم فيه تيسير على الأمة الإسلامية بعد أن كان الأمر مشدداً من الله تعالى على الأمم السابقة حيث كان لا يجوز لهم أكل الغنائم ولكن إتلافها لا غير، وقد ثبت ذلك عن النبى صلى الله عليه وسلم قوله: "أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلى، وذكر منها وأحلت لى الغنائم ولم تحل لأحد قبلى" أخرجه البخارى ومسلم وغيرهما (٦).

(١) سورة البقرة الآية ٢٠٨.

(٢) سورة الأنفال الآية ٦١.

(٣) سورة الممتحنة الآية ٨.

(٤) سورة الأنفال الآية ٤١.

(٥) سورة الأنفال الآية ٦٩.

(٦) صحيح البخارى شرح فتح البارى - كتاب التيمم باب رقم (١) ج ٢ ص ١٢٢ رقم ٣٣٥،

سبل السلام - باب التيمم - ج ١ ص ١٩٢ رقم ١١٤. الطبعة الثامنة ١٤١٦/١٩٩٥م.



ب- أباح الله استرقاق الأسرى إذا لم تلجئ الضرورة إلى قتلهم، كما أباح إطلاق سراحهم بالمال أو بأسرى المسلمين، أو المن عليهم بلا مقابل، إذا رأى أمير المؤمنين مصلحة غالبية فى ذلك.

ج- أباح عقد المعاهدات مع الأعداء إذا كانت مصلحة المسلمين تفرض ذلك.

٩- فى أمور الأمن العام:

أ- قبل توبة المحاربين الخارجين على النظام إذا كان قبل القبض عليهم، ورفع الحد عنهم بذلك.

ب- قبل الجزية من أهل الذمة، ولم يجبرهم على الدخول فى الإسلام إذا أبو الدخول فيه، وذلك كله على خلاف الكثير من التشريعات السماوية والوضعية الأخرى التى تتشدد فيما تسامح الإسلام فيه.

ج- فاليهودية مثلاً تفرض على من ارتكب ذنباً كبيراً أو كفر بالله تعالى ثم أراد التوبة مما وقع فيه من الذنب أن يقتل نفسه، ولا يقبل منه دون ذلك مصداقاً لقوله تعالى: "فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم" (١) أما الإسلام فإنه يكتفى فى قبول التوبة من العاصى بالإقلاع عن الذنب - والندم عليه، والعزم على عدم العودة وتعويض المضرور عن ضرره منه، مصداقاً لقوله تعالى: "فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان تواباً" (٢) وقوله تعالى: "وهو الذى يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات" (٣) وقوله تعالى: "والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب إلا الله ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعظمون، أولئك جزاؤهم مغفرة من ربهم وجنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ونعم أجر العاملين" (٤).

(١) سورة البقرة الآية ٥٤.

(٢) سورة النصر الآية ٣.

(٣) سورة الشورى الآية ٢٥.

(٤) سورة آل عمران الآية ١٣٥-١٣٦.



د- وفي اليهودية، أن من تتجس ثوبه بنجاسة وجب عليه لتطهيره قص المكان المتجس منه ولا يطهر ثوبه بغير ذلك، أما الإسلام فإنه يكتفى لطهارة الثوب المتجس بغسله بالماء حتى يزول أثر النجاسة منه ولا يفرض ما فوق ذلك.

هـ- وكذلك المسيحية فإنها تفرض على من ضرب أو ظلم أن يسامح خصمه الذي أذاه "من ضربك على خدك الأيمن فأدر له خدك الأيسر" وفي ذلك الفرض من الصعوبة على النفس الإنسانية العادية ما فيه، أما الإسلام فقد أذن لمن ظلم أن يطالب بحقه من ظالمة مصداقاً لقوله تعالى: "فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم" (١) إلا أن القرآن إلى جانب ذلك ندب إلى العفو عن المعتدى من غير فرض عليه فقال تعالى: "وأن تعفوا أقرب للتقوى" (٢).

١٠- وفي أمور الأخلاق وتربية الذوق:

أ- قول الله تعالى: "قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين" (٣).

ب- قوله تعالى: "ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم، ولا خمسة إلا هو سادسهم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أين ما كانوا ثم ينبئهم بما عملوا يوم القيامة إن الله بكل شيء عليم" (٤).

ج- قوله تعالى: "ليستأذنكم الذين مكلت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة ومن بعد صلاة العشاء ثلاث عورات لكم ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن طوافون عليكم بعضكم على بعض كذلك يبين الله لكم الآيات والله عليم حكيم" (٥).

(١) سورة البقرة الآية ١٩٤.

(٢) سورة البقرة الآية ٢٣٧.

(٣) سورة التوبة الآية ٢٤.

(٤) سورة المجادلة الآية ٧.

(٥) سورة النور الآية ٥٨.



د- قوله تعالى: " وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريماً" (١).

ثالثاً: توفير المصالح الحقيقية لكل الناس قدر الإمكان:

المصلحة مطلب المشرعين جميعاً وهي الهدف الأسمى والأعلى فى كل شرائع الأرض، السماوية منها والوضعية إلا أن المصلحة أمر نسبي وليس مطلقاً يختلف من حالة إلى حالة، ومن شئ إلى شئ، ومن زمان إلى آخر ومن مكان إلى مكان آخر، وما من شئ فيه مصلحة إلا وفيه فى الغالب- مضره، وما من شئ فيه مضره إلا وفيه، فى الغالب -مصلحة إلى جانب تلك المضره، ولهذا فإن المشرعين الوضعيين لابد لهم أن يختلفوا فيما بينهم على ما هو مصلحة غالباً، ذلك أنهم بشر متأثرون لا محالة بعواطفهم وعاداتهم وثقافتهم، فما يراه بعضهم مصلحة، قد يراه غيرهم مضره، والعكس بالعكس، هذا إذا ما ترفعوا فوق مصالحهم الشخصية الرخيصة الموقوتة وقليل من البشر من يستطيع ذلك، فإذا لم يستطيعوا الترفع عن ذلك انقلب الأمر إلى فوضى ضاعت فيها الحقوق، وعمت فيها المظالم. باسم القانون، وباسم العدالة، وباسم الشريعة، وأكبر مثال على ذلك التناقضات التى تسود العالم اليوم، فما يعتبره الشرق عدلاً يعتبره الغرب جوراً، وما يعتبره الغرب عدلاً يعتبره الشرق ظلماً، وهكذا دواليك.

لكن الشريعة الإسلامية -شريعة الله تعالى- المحب للبشر جميعاً على السواء العالم بأسرارهم وخفاياهم، العالم بالماضى والحاضر والمستقبل، العالم بحقائق الأمور، لابد وأن يكون أمره بما هو مصلحة غالبية لكل بنى البشر على سواء، ولابد وأن يكون نهيه عما هو مفسدة غالبية لكل بنى البشر على سواء، وذلك بموضوعية بعيداً عن التأثير بأهواء البشر، ومصالحهم، وقصر نظر البشر وقلة علمهم.

(١) سورة الإسراء الآية ٢٢.



هذا إلى جانب أن المصالح قد تتناسق جميعاً فتكون مراعاتها كلها ممكنة، وربما تناقضت واختلفت فكان لابد من مراعاة الأهم منها على حساب الأقل أهمية، والأكبر منها على حساب الأصغر، وكان لابد لذلك من وضع قاعدة ومبدأ وجدول تدرج المصالح فيه وفق قوتها وكبرها، حتى إذا ما اختلفت وتنافرت قدم بعضها على بعض على وفقه، دون اختلاف أو اختلال.

ثم إنه لابد أن يكون هذا الجدول قائماً على أساس موضوعى، بعيداً عن الأهواء الخاصة والمصالح الشخصية الموقوتة، والنظرات العجلى العابرة العابثة، وهو ما لا يستطيعه إلا خالق البشر، رب العالمين، لما تقدم من الأسباب.

وقد جاءت الشريعة الإسلامية فى ذلك بمبدأ دقيق قسم المصالح التى هى مناط الأحكام والتكليفات من حيث قوتها وأهميتها إلى ثلاثة أقسام: إلى ضرورية وحاجية، وتحسينية ثم قسم كل من هذه الأقسام الثلاثة إلى قسمين عامة وخاصة، فكانت بذلك ستة أقسام مقدم بعضها على بعض عند التعارض على وفق الترتيب الآتى:

- ١- المصالح الضرورية العامة.
- ٢- المصالح الضرورية الخاصة.
- ٣- المصالح الحاجية العامة.
- ٤- المصالح الحاجية الخاصة.
- ٥- المصالح التحسينية العامة.
- ٦- المصالح التحسينية الخاصة.

فإذا تساوت جميعاً روعيت كلها، وإذا تعارضت وتناقضت ولم يمكن الجمع بينها روعى الأهم منها على حساب المهم مما هو دونه وإليك مثالين للتطبيق على ذلك.

أ- رجل فى طائفة عطش عطشاً شديداً خاف على نفسه من الهلاك، ولم يجد ما يدفع به الهلاك عن نفسه إلا كوباً من الماء مع زميل له فى الطائفة، وكان مستغنيا عنه، فهل له أخذه منه.

الجواب: أن الزميل إذا رضى ببذله له جاز أخذه منه تحقيقاً لمصلحة إنقاذ حياته التى لم يعارضها أى مصلحة أخرى، فإذا امتنع عن دفعه له إلا بثمنه، وكلن



الثلث متوفر لديه وجب أن يأخذه بثمنه جمعا بين المصلحتين مصلحته هو فى إنقاذ نفسه، ومصلحة صاحب الماء فى احترام ملكيته له.

فإذا أبى صاحب الماء دفعه إليه مطلقا، أو لم يكن لدى العطشان أى ثمن كان التناقض واضحا ومفروضا بين مصلحتى إحياء نفس العطشان، وحماية ملكية صاحب الماء، إلا أن الأولى ضرورية، والثانية حاجية هنا فنقدم الأولى على الثانية، وبحكم بأخذ الماء جبرا عن مالكه فى هذه الحال، إلا أن على الآخذ أن يعرض صاحب الماء بمثله أو قيمته عندما يقدر على ذلك للقاعدة الكلية "الضرورات تقدر بقدرها".

ب- شارع ضاق بالمارة حتى عسر عليهم المرور فيه، ولم يمكن توسيعه إلا على حساب أرض مجاورة له يملكها بعض الناس، فهل يجوز لولى الأمر أخذ هذه القطعة من الأرض لتوسيع الشارع؟.

الجواب: أن له ذلك إن رضى صاحب الأرض، لعدم التعارض بين أى من المصالح، وكذلك إذا لم يرض صاحب الأرض تقديمًا للمصلحة الحاجية العامة فى توسيع الشارع على المصلحة الحاجية الخاصة فى حماية ملكية صاحب الأرض ومن المعلوم أن له تعويضا من ولى الأمر ما يقابل قيمة الأرض لمالكها... وهكذا. ومعنى ذلك أنه يمكننا إقامة تشريعات تستمد أصولها من الفقه الإسلامى لكل بلد فى كل عصر تتلاءم مع المصلحة الزمنية وحاجات الناس وما يتطلبه المجتمع الحى المتطور، وتتضح لنا هذه الفكرة إذا ذكرنا بعض الخصائص التالية:

١- أن المبادئ العامة، والقواعد الكلية التى جاءت فى المصدر الأول للتشريع الإسلامى وهو القرآن الكريم تتيح لنا إيجاد تشريع متطور، يستمد من هذه المبادئ أصوله ويتفرع ضمن هذه الدائرة الواسعة ما يحتاج إليه الناس فى شئون دنياهم من قوانين وأنظمة وقواعد.

٢- امتازت المصادر الفقهية أنها جمعت بين مصادر ثابتة كالقرآن والسنة، ومصادر مرنة متطورة كالمصالح المرسلة والقياس والاستحسان، وكل ما يعتمد على رأى والاجتهاد.



٣- مراعاة التشريع الإسلامى مصلحة الجماعة ومصلحة الفرد دون طغيان لأحدهما على الآخرى.

٤- مراعاة التقاليد والأعراف التى تعبر عن تطوير المجتمعات وذلك فى حدود التشريع الإسلامى فيما لا نص فيه.

٥- ما نلاحظه من اختلاف الفقهاء فى عصر واحد لا اختلاف بيناتهم، أو فى عصور متعاقبة لا اختلاف أزماتهم دليل على أن التشريع الإسلامى خصب مرن يسائر المصالح الزمنية ويراعى الأعراف المكانية.

رابعاً: يوفق بين الفردية والجماعية:

إن هذا التشريع السامى يراعى مصالح الناس جميعاً، ويتوخى العدل والمساواة بين أفراد المجتمع، ويحرص على تنظيم الحياة الخاصة.

فالإحسان قد خلقه الله بنزعتين متباينتين: نزعة فردية، تجعله يحب نفسه ويتمنى أن يحوز كل شئ لذاته ونزعة جماعية تجعله يميل نحو الجماعة ويحب العيش معها، ولقد عجزت التشريعات الوضعية عن التوفيق بين النزعتين فعمدت إلى تغليب نزعة على أخرى نضرب لذلك مثلاً.

فالرأسمالية: عبثت بالفرد وأعطته كامل حريته ولو على حساب الآخرين فازدادت أنانيته، واهتم بمصلحته فقط، وأهمل مصالح الآخرين، بل إن هذه الأنانية قلبت موازين الأخلاق عنده، فأصبح ينظر إلى الاحتكار وابتزاز الأموال لإرضاء جشعه على أنه اهتمام بالمصلحة العامة، واستغلال العمال واستنزاف دمائهم على أنه إنقاذ للمحرومين من الجوع، واستعمار الشعوب على أنه تمدين لها. وهذا ما هو واقع الآن فى العراق ومن جهة أخرى أخذ الفرد يرضى شهواته غير عابئ بأحاسيس ومشاعر الآخرين، فأصبحت المنكرات ترتكب نهاراً فى الطرقات باسم الحرية الفردية دون أن ينفر منها أحد، وبذلك تدنى الإنسان إلى مرتبة الحيوان.

إذا كان هذا هو حال النظام الرأسمالى فما هو النظام الشيوعى؟



الشيوعية: نظرت إلى مصلحة الجماعة، وليست الجماعة بمعناها المفهوم (الشعب) وإنما هى الطبقة الحاكمة فجعلت مصلحتها فوق مصلحة الفرد، إذ محقت شخصيته، ولم تمنحه من الحقوق إلا بالقدر الذى يتمتع به الحيوان فضاعت شخصيته، ولم يعد يحس بذاته أو يشعر بقيمته.

أما فى الإسلام: فقد قوى تشريعه فى الإنسان النزعة الفردية، وقوى كذلك النزعة الجماعية، وربط بينهما برباط العقيدة. فالإنسان له كيانه إذا أنه مسئول مسئولية شخصية عن أعماله "كل نفس بما كسبت رهينة"^(١). "ولا تذر وازرة وزر أخرى"^(٢) وله الحق فى أن يمتلك من المال ما يشاء بالطرق الحلال بشرط عدم استغلال الآخرين، وعليه دفع زكاة هذا المال حقاً واجباً للفقراء والمصالح العامة، لسد الحاجيات، وإذا لم تف الزكاة بالفرض المشروع فليفرض الحاكم قِدرأ آخر حتى تغطى حاجة المحتاجين، وإذا تعارضت مصلحة الفرد مع مصلحة الجماعة قدمت مصلحة الجماعة، وبذلك يشعر الإنسان بقيمته وتنمو مواهبه، ويستغل قدراته بما يعود بالمصلحة عليه وعلى الجميع والإنسان ليس إلا لبنة فى البناء الكبير - مجتمعه المسلم - فلا يصح مطلقاً أن يعيش بمنأى عنه، لا يتألم لألمه ولا يأسو جراحه، فالرسول صلوات الله وسلامه عليه. نهى أن يشبع الإنسان ويترك جاره جائعاً حيث يقول: "لا يشبع الرجل دون جاره"^(٣).

ويشبهه المسلمون بالجسد الواحد فى قول رسول الله ﷺ "مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم، مثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى"^(٤).

(١) سورة المدثر الآية ٣٨.

(٢) سورة فاطر الآية ١٨.

(٣) مسند الإمام أحمد ج ١ ص ٢٥.

(٤) صحيح البخارى شرح فتح البارى - كتاب الأدب - باب رحمة الناس والبهائم ج ٣ ص ٩٨



ولقد حرم الإسلام كل ما يوهن هذه الجماعة أو يضعف قدرتها كالتشاجر، والتباغض، والتنافر والتنايز بالألقاب، كما أن أمور العقيدة وما تقرره من وحدة الإله وقدرته وواسع علمه، ومن جنة ونار وثواب وعقاب، كل أولئك جعل المسلم يحرص تمام الحرص على مصلحة أخيه، ومصلحة الجماعة، لعلمه أنه لو قصر فى ذلك فسوف يجد الحساب والعقاب وإن أداه على أكمل وجه فسوف يجد النعيم والثواب.

خامساً: تحقيق العدل والمساواة:

جاءت شريعة الإسلام عامة للناس جميعاً، لا فرق بين عربى وعجمى ولا أسود وأبيض ولا بين حاكم ومحكوم بل الجميع أمام الله سواء.

فقد كافح الإسلام الطبقية والعنصرية فى كافة صورها، ونادت تعاليمه بالمساواة بين بنى البشر فى كافة الحقوق والواجبات وإعطاء كل ذى حق حقه، ومجازاة المحسن بإحسانه، ومعاقبة المسيئ على إساءته دون تفاوت أو تفاضل، ومن غير محاباة أو مجاملة، ودون أن يؤثر فى ذلك شهوة الهوى أو نزوة الانتقام أو محبة الغلبة، وآية من كتاب الله تعالى ترشدنا إلى هذا المبدأ القويم الذى يبعث على الطمأنينة ويزيل المخاوف من النفوس ويجعل الناس آمنين على أنفسهم وأعراضهم وأموالهم فينصرفون إلى أعمالهم فى هذه الحياة بروح التفاهم والتعاون والمحبة والإخلاص فيقول تعالى: "يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين"^(١). ويقول تعالى: "ولا يجرمنكم شننان قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى"^(٢). ويقول فى آية أخرى: "وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل"^(٣).

(١) سورة النساء الآية ١٣٥.

(٢) سورة المائدة الآية ٨.

(٣) سورة النساء الآية ٥٨.



ولقد طبق المسلمون فى أول أيامهم هذا المبدأ فهذا أبو بكر الصديق - رضى الله عنه - يقول فى أول خطبة له: "الضعيف فيكم قوى عندى حتى أرد عليه حقه إن شاء الله، والقوى فيكم ضعيف عندى حتى أخذ الحق منه إن شاء الله".

وهذا عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - وقد جاءه مصرى يشكو ابن حاكم مصر "عمرو بن العاص" - رضى الله عنه - لأنه ضربه من غير وجه حتى فيستدعى الحاكم وابنه إلى مقر الخلافة ليقتضى منه للمظلوم، ويقول لعمرو "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا" ويروى أنه وقع بين الرشيد - وهو خليفة - وبين نصرانى خصومة رفع أمرها إلى القاضى - أبى يوسف - فحكم على الرشيد، وحين أدركته الوفاة قال: اللهم أنك تعلم أنى وليت هذا الأمر فلم أمل إلى أحد الخصمين إلا فى خصومة نصرانى مع الرشيد لم أسو بينهما وقضيت على الرشيد وبكى.

فالإسلام دين العدالة والمساواة لم يجعل أى امتياز لطبقة أو طائفة أو فئة على أخرى وفى هذا يقول ابن القيم: "ومن له ذوق فى الشريعة وإطلاع على كمالاتها، وأنها لغاية مصالح العباد فى المعاش والمعاد ومجئها بغاية العدل الذى يفصل بين الخلائق وأنه لا عدل فوق عدلها ولا مصلحة فوق ما تضمنته من مصالح، والسياسة العادلة جزء من أجزائها وفرع من فروعها، وأن من له معرفة بمقاصدها ووضعها مواضعها، وحسن فهمه فيها، لم يحتج معها إلى سياسة غيرها البتة^(١)".

بهذه المبادئ صارت الشريعة الإسلامية أو فى الشرائع بحاجات البشر وأعدلها وأحقها بالقبول وقد أحرزت قصب السبق، واعترف بصلاحياتها ومجدها الخالد علماء القانون فى الشرق والغرب.

(١) الطرق الحكمة لابن القيم ص ٢٠٥.



سادساً: الديمومة:

كثير من التشريعات الوضعية التي تصدر اليوم وتحتاج إلى تعديل غدا أو بعد غد، وربما استطاع بعضها البقاء لفترة من الوقت إذا أحيطت بتعديلات دورية مناسبة، وإن دقة التشريعات وسموها منوط بمدى قدرتها على البقاء ملبية المصالح التي شرعت من أجلها أكبر فترة من الوقت، وإن ذلك في الحقيقة منوط بمدى ما تتمتع به من مرونة وقدرة على التأقلم مع البيئة والمصالح المستجدة فيها.

وإن التشريع الإسلامي العظيم تضمن قدرة فائقة على الديمومة مادامت السموات والأرض، فهو خاتم الشرائع أنزله الله تعالى لينظم للإنسانية حياتها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وأن ديمومته هذه كامنة في صفتين توفرتا فيه، وهما المرونة والتعميم، وسوف ألقى بعض الضوء على هاتين الصفتين مع التمثيل.

أ- المرونة: فقد بلغت نصوص التشريع الإسلامي، قرأنا أو سنة من المرونة مبلغاً كبيراً، وذلك راجع إلى طريقة الصياغة التي صيغت بها بحيث يمكن أن تفهم على معان مختلفة محدودة تلبي كل المصالح المتجددة المتغيرة والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

١- طريقة إدارة الحكم في الدولة جاء فيها قوله تعالى: "وأمرهم شورى بينهم"^(١) وقوله جل شأنه: "وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله"^(٢).

هذان النصان الشريفان يمكن استنباط طرق كثيرة منها للحكم تتناسب والحاجة المستجدة للبشرية فهما لم يحددا الحكم بالنظام الملكي أو الجمهوري أو الرئاسي، ولكن ذلك متأ من خلال هذين النصين إذا ما روعيت الشورى.

٢- قررت النصوص أن الأمة المسلمة كلها أمة واحدة؛ وذلك في قوله تعالى: "إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون"^(٣) وهذا يتأتى بوجوه متعددة منها جعلها دولة مركزية أو دولة اتحادية أو دولة فدرالية.

(١) سورة الشورى الآية ٣٨.

(٢) سورة آل عمران الآية ١٥٩.

(٣) سورة الأنبياء الآية ٩٢.



ب- العموم: فإن غالبية نصوص القرآن والسنة التشريعية عامة أو مجملة، وذلك لإتاحة الفرصة أمام العلماء المجتهدين فى تغييرها وتخصيصها وفق المصلحة المستجدة المتغيرة، وذلك على هدى ما تقضى به القواعد العامة اللغوية والشرعية ومن أمثلة ذلك:

١- جاء فى تقدير نفقه الزوجة قول الله تعالى: "لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاه"^(١) وذلك دون بيان لمقدار النفقة المفروضة وطريق دفعها للزوجة مما هو متروك للمجتهدين والقضاة.

٢- جاء فى تقدير الأقارب المحتاجين للنفقة على أقاربهم الموسرين، وبيان الملزم بها منهم قول الله تعالى: "وعلى الوارث مثل ذلك"^(٢).

سابعاً: عدم تأثير الفقه الإسلامى بغيره من النظم:

يمثل لنا الفقه الإسلامى من خلال دراسته الروح الإسلاميه الحيه التى لم تتأثر بالمؤثرات الأجنبية فالفقه الإسلامى فقه مستقل بمصادره ومناهجه وفروعه وأحكامه لم تتأثر بأى تشريعات أخرى كما يدعى بعض المستشرقين بتشريعات أجنبية^(٣).

(١) سورة الطلاق الآية ٧.

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٣٣.

(٣) يتوهم البعض أن الفقه الإسلامى اقتبس عن التشريع الرومانى، مع أن هناك خلافاً جذرياً بين التشريعين لا تسمح لأى منصف أن يوجه هذا الاتهام.

فالقانون الرومانى قام على أساس التفرقة بين الطبقات والأجناس، فليست العقوبات القانونية واحدة تطبق على الجميع، وإن اتحدت الجريمة، بل إن عقوبة السيد أخف من عقوبة غيره.

فمن ذلك ما جاء فى مدونة "جوستينيان" ص ٢٦٣ ترجمة عبد العزيز فهمى: "من يستهوى أرملة مستقيمة أو عذراء فعقوبته إن كان من بيئة كريمة مصادرة نصف ماله، وإن كان من بيئة ذميمة فعقوبته الجلد والنفى من الأرض بينما نجد القرآن الكريم يصرح قائلاً "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم" سورة الحجرات==



لهذا كان الفقه الإسلامى وما يزال العامل الأساسى الأول فى الكفاح الفكرى للإسلام تجاه تيارات الغرب الفكرية، فالمستشرقين لا يقفون أمام العقيدة الإسلامية الموقف العدائى، كما يقفون أمام الفقه الإسلامى، وهكذا غدا هذا التراث الخالد خط الدفاع الأول للإسلام.

ومن هنا أيضا كانت حركات الإصلاح الإسلامية تبدأ من بعث هذا الفقه الإسلامى والدعوة إلى تجديده وإظهاره بالمكانة التى تليق به أمام الأمم.

ومن هنا أيضا تبرز لنا المشكلة التى يواجهها دارسو الفقه الإسلامى تجاه هذه التيارات لإيجاد الحلول المناسبة لكل مسألة، ولمجابهة الأحداث والظروف، ومسايرة التطورات الاجتماعية القانونية بما لديهم من مصادر فقهيه صالحة للاجتهاد والاستنباط والتفسير.

كما تبدو لنا فكرة إيجاد قوانين وأنظمة تستمد من هذا التراث القيم مبادئها وقواعدها على أن تقف جنبا إلى جنب مع القوانين الأجنبية فتبدو حينئذ بالمقارنة مكانة هذا الفقه الإسلامى العظيم وما أصدق كلمة الأستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهورى وهو يقارن بين الشريعة الإسلامية والقانون الرومانى فيقول: "فإن هذا القانون بدأ عادات، ونما وازدهر عن طريق الدعوة والإجراءات الشكلية، أما الشريعة الإسلامية فقد بدأت كتاباً منزلاً من عند الله ونمت وازدهرت عن طريق القياس المنطقى والأحكام الموضوعية ... إلا أن فقهاء المسلمين امتازوا عن فقهاء

== الآية ١٣ " وفى حقوق المرأة نجد الإسلام يقرر الحرية الشخصية الكاملة للمرأة الراشدة، وكذلك بالنسبة للشباب العاقل البالغ فليس للأولياء سلطة على أموال أولادهم البالغين لقوله تعالى (فإن أنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم) "سورة النساء الآية ٦" بينما نجد سلطة الأب فى الحقوق الرومانية سلطة مطلقة على أولاده مادام على قيد الحياة، وكذلك فإن معاملة الدائن للمدين فى الشريعة الإسلامية تقوم على أساس الود والعطف لا على أساس القوة والعنف واسترقاق المدين كما لدى الرومان، وقد طالب الإسلام الدائن إمهال مدينه إلى ميسرة، فإن عجز عن الوفاء فإن بيت مال المسلمين يقوم بوفاء هذا الدين لقوله تعالى (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة) "سورة البقرة الآية ٢٨٠".



الرومان، بل امتازوا على فقهاء العالم باستخلاصهم أصولاً ومبادئ عامة من نوع آخر هي أصول استنباط الأحكام من مصادرها وهذا ما سموه بعلم أصول الفقه^(١).

يقول العالم الفرنسي: "ريس" بحق: "أنى أشعر حينما أقرأ فى كتب الفقه الإسلامى أنى قد نسيت كل ما أعرفه عن القانون الرومانى... وأصبحت أعتقد أن الصلة منقطعة بين الشريعة الإسلامية وبين هذا القانون فبينما يعتمد قانوننا على العقل البشرى تقوم الشريعة على الوحي الإلهى... فكيف يتصور التوفيق بين نظامين قانونيين وصلاً إلى هذه الدرجة من الاختلاف"^(٢).

ويقول الدكتور شفيق شحاته: وهو بصدد الحديث عن هذا الموضوع "تلاحظ هنا فقط فشل المحاولات التى ظهرت قديماً وحديثاً لإثبات استمداد التشريع الإسلامى من القانون الرومانى"^(٣)، بل إن بعض الكتاب المحدثين يذهب إلى أن القانون الرومانى مستمد من الفقه الإسلامى عن طريق ترجمة هذا الفقه فى أسبانيا من اللغة العربية إلى اللغة اللاتينية^(٤) ويرجح البعض الآخر إلى أن شراح القانون الرومانى فى أيام النهضة العلمية الأوربية الذين تخرجوا فى مدرسة "بولونيا" الإيطالية وغيرها من المدارس الأوربية، قد أدخلوا فى شروحهم للقانون الرومانى بعض النظم القانونية فى الفقه الإسلامى التى وصلت عن طريق الأندلس وغيرها^(٥).

ثامناً: العمق والإحاطة:

الهدف العام لكل تشريع هو تنظيم علاقات الناس، وحل مشاكلهم بما يوفر العدالة بينهم، ويقم الحق فى ربوعهم، ويؤمن اليسر والسهولة فى تصرفاتهم، إلا

(١) أصول القانون للدكتور السهوى ص ١٣٢.

(٢) الدكتور صوفى أبو طالب، محاضرات فى القانون الرومانى ص ١٠٩.

(٣) النظرية العامة للالتزامات فى الشريعة الإسلامية للدكتور شفيق شحاته ج ١ ص ٩٠.

(٤) المرجع السابق ص ٦٧.

(٥) فلسفة التشريع فى الإسلام د/صبحى محمصانى ص ١٩٣-١٩٤، مدخل لدراسة الشريعة

الإسلامية للدكتور عبد الكريم زيدان ص ٧٥.



أن مشاكل الناس، وعلاقاتهم فى كثير من الأحيان ذات تعقيد وتشابك، ربما أدى حل مرتجل لها إلى تعقيدها، وزيادة تشابكها، مما يعود عليها بالنقض، وربما أدى الأمر فى النهاية إلى استحالة حلها أصلاً، فلا غنى عندئذ عن الحل العميق القائم على دراسة واعية مستفيضة لظروف الحادثة وأبعادها وأسبابها القريبة والبعيدة، وجذورها بموضوعية بعيداً عن التأثير بفكرة سابقة وحلول مقدرة مبتسرة.

وإن التشريع الإسلامى قصب السبق فى هذا المضمار ولم لا؟ وهو تشويع العليم الخبير الذى يعلم السر وأخفى وسوف أضرب لذلك مثلاً من واقع حياتنا التى نعيشها الآن.

مشكلة غلاء الأسعار:

فقد غلت الأسعار فى الماضى مرات ثم انخفضت، وهى الآن تغلو يوماً بعد يوم فى بلادنا، وفى كل بلاد العالم ولا تنسى أن ارتفاع الأسعار يزيد من تكاليف الاستثمار تزايداً واضحاً مثل أسعار الأراضى وتكلفة التشييد، ومعدات الإنتاج، وهذا الارتفاع يقلل من القيمة الحقيقية للأرصدة المدخرة، بمعنى أنه يجعل النمو الحقيقى لمقدرة هذا القطاع على الاستثمار محدودة، ولذلك يلجأ رجال الأعمال إلى استهلاك أرصدتهم فى استهلاكهم فى السلع الكمالية واكتناز الذهب والعملات الأجنبية، أو استثمارها فى مجال الخدمات، والمشروعات السياحية والنقل، بهذا يكون التضخم أثره على قرارات رجال الأعمال فى تقييد تصرفاتهم الاستثمارية ما يترتب عليه ضعف قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الخارجية وعلى توجيه الاستثمار إلى المصالح غير الضرورية.

فدول العالم اليوم كلها معنية بهذه المشكلة، وكل منها يدلى بدلوه فى حلها درءاً لأخطارها وحماية للشعوب من آثارها المدمرة، وقد طرحت فى الساحة أنواع من الحلول منذ فترة من الوقت وهذه الحلول لم تنتج أى أثر فى حل هذه المشكلة والقضاء عليها، أو الحد منها على الأقل، بل إنها جميعاً زادتها تعقيداً وتشابكاً وخطورة.



١- فمن هذه الحلول المطروحة العمل على زيادة دخل الطبقات الفقيرة والمتوسطة بزيادة الرواتب والأجور، إلا أن هذا الحل عاد على المشكلة بالنقض، فكلما زاد الدخل زادت الأسعار بمقابل ذلك، وربما كانت زيادة الأسعار بنسبة أكبر وأعلى من زيادة الدخل، حتى نشر أخيراً أن أحد أصحاب المعامل قرر زيادة رواتب عماله تحقيقاً للغلو وزيادة الأسعار عنهم، فرفع أحد العمال شكوى على رب العمل طالباً إلغاء هذه الزيادة لأنها سوف تكون بكل تأكيد عاملاً في زيادة الأسعار.

٢- وبعض الحلول لجأ إلى تحديد الأسعار بحد معين لا يجوز تجاوزه والزيادة عليه، وهذا لم ينتج أثره المرجو أيضاً، وكان في الغالب على حساب جودة السلعة، أو على حساب توافرها في السوق حتى كادت بعض السلع تختفي كلياً من الأسواق نتيجة العزوف عن إنتاجها هذا على جانب ابتداع طرق كثيرة للاحتيال والتلاعب، والالتفاف من وراء تحديد الأسعار واحتكار بعض السلع من قبل بعض المستغلين، واثراء بعض المتلاعبين على حساب البعض الآخر وظهور السوق السوداء.

٣- ولو رجعنا إلى الإسلام نستنتج حلاً لذلك ورجعنا إلى عهد النبوة لرأينا أن الأسعار غلت مرة في المدينة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله أصحابه أن يسعر لهم، فقال "لا إنا الله هو القابض الباسط الرازق المسعر"^(١)، وإنى لأرجو أن ألقى الله سبحانه وتعالى وليس في عنقي مظلمة لأحد" وفي رواية أخرى جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله "سعر لنا" فقال: "بل ادعوا الله"^(٢) ومن هنا رفض ابن حزم التسعير، وكذلك ابن الأثير في كتابه النهاية، وكذلك فهو محرم عند أبي حنيفة والشافعي والحنابلة والزيدية والإمامية^(٣)

(١) التسعير تعريفه: أن يقرر السلطان أو نائبه سعر للناس ويجبرهم على التباع بما قدره (مغنى المحتاج ج ٢ ص ٣٨).

(٢) سنن أبي داود- كتاب الإجارة- باب التسعير ج ٣ ص ٢٧٢ رقم ٣٤٥١، والسنن الكبرى للبيهقي ج ٦ ص ٢٩ سنن ابن ماجه- كتاب التجارات - باب من كره أن يسعر ج ٢ ص ٧٣٩ رقم ٢٢٠٠.

(٣) بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٢٩ مغنى المحتاج ج ٢ ص ٣٨، المغنى لابن قدامة ج ٤، ص ٢٨٠، البحر الزخار ج ٣ ص ٣١٨، مفتاح الكرامة ص ١٠٩.



والعلة فى ذلك لو أبيع التسعير بنص صريح فقد يتيح ذلك لبعض أولى الأمر تقييد حرية التجارة فى غير محل، وذلك بخنقها بالتسعير فى غير ضرورة مما قد يؤدى مثلا إلى رأسمالية الدولة، والدولة إذا تحكمت فى شيء ظهر أشد أنواع الاحتكار خطورة، ولكن النبى صلى الله عليه وسلم ذكرنا بحساب الله فى هذه المسألة وحثنا على تقوى الله وخشيته فى كثير من أحاديثه هذا رأى جمهور الفقهاء فى عدم جواز التسعير.

أما البعض الآخر فيرى جواز التسعير ويستدلون إلى نقص جوهرى فى فهم أولئك الذين حرموا التسعير لحديث الرسول حينما قال: "إن الله هو المسعر" فالحديث لم ينه عن التسعير ولم يحرمه فالرسول الكريم لم يقل: "لا تسعروا" أو "لا يحل لكم التسعير" وإنما قال: "إن الله هو القابض الباسط" وقال أدعو الله.

١- ويعنى هذا أن الله سبحانه هو يقبض ويبسط ويبدد الإمداد والعطاء وذلك الإمساك والأخذ ولذا فهو المسيطر على النعم كلها يهبها لمن يشاء ومتى يشاء وأينما شاء بقدر منه ورحمة منه وعدل، ولو شاء لفاض بها على الناس جميعا فى بقاع الأرض كلها.

وفى مقابل تلك النعم والإفاضة بها فقد زجر الله سبحانه وتعالى ونهى عن أكل مال الغير أو نهبه أو مجرد النظر إليه بنهم فيقول سبحانه وتعالى "ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل"^(١) ويقول أيضا: "لا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجنا منهم زهرة الحياة الدنيا"^(٢).

ومن ذلك يتضح لنا أن رسول اله صلى الله عليه وسلم ترك الأمر لحكم العرض والطلب والقواعد العامة المنظمة لذلك واجتتاب الأمر بالتسعير كذلك اجتتاب النهى عنه بل قال: "أدعو الله".

٢- فى حالة تعدى التجار تعديا فاحشا وظلمهم للناس بغير حق مما يضر بالسوق وما نعيشه الآن فى ارتفاع مستمر فى المواد الضرورية لحياة الناس مما يتقل

(١) سورة البقرة الآية ١٨٨.

(٢) سورة طه الآية ١٣١.



كاهل الغالبية العظمى من الشعب أصحاب الدخل المحدود لظلم جارف يترتب عليه تدهور الحياة الاجتماعية والاقتصادية بين الناس، من هنا يجب على الحاكم التدخل وتحديد سعر معين. وذلك صيانة لحقوق الناس ومنعاً للاحتكار ودفعاً للظلم الواقع عليهم من جشع التجار وذلك ما ذهب إليه الإمام مالك كما رآه بعض الشافعية فى حالات الغلاء^(١).

٣- ما قاله صاحب الهداية: "لا ينبغي للسلطان أن يسعر على الناس فإن كان أرباب الطعام يتحكمون ويتعدون فى القيمة تعدياً فاحشاً، وعجز القاضى عن صيانة حقوق المسلمين إلا بالتسعير فحينئذ لا بأس به بمشورة من أهل الرأى والبصرة"^(٢).

٤- ما قاله الإمام ابن قيم الجوزية أيضاً فى كتابه الطرق الحكيمة فى السياسة الشرعية: أن يلزم الناس ألا يبيع الطعام أو غيره من الأصناف إلا ناس معروفون فلا تباع تلك السلع إلا لهم ثم يبيعونها هم بما يريدون، فلو باع غيرهم ذلك منع وعوقب، فهذا من البغى فى الأرض والفساد، والظلم الذى يحبس به قطر السماء وهؤلاء يجب التسعير عليهم، وألا يبيعوا إلا بقيمة المثل ولا يشتروا إلا بقيمة المثل بلا تردد فى ذلك عند أحد من العلماء لأنه إذا منع غيرهم أن يبيع ذلك النوع أو يشتريه: فلو سوغ لهم أن يبيعوا بما شاءوا أو يشتروا بما شاءوا كان ذلك ظلماً للناس ظلماً، للبائعين الذين يريدون بيع تلك السلع وظلماً للمشتريين منهم" فالتسعير فى مثل هذا واجب بلا نزاع، وحقيقته إلزامهم بالعدل ومنعهم من الظلم هذا^(٣).

٥- التسعير أمر واجب عند محاولة الاحتكار واستغلال حاجة الناس إلى السلعة لجنى ربح أكبر لأن التسعير يجبرهم على السعر المحدد والإلزام به لتحقيق

(١) القوانين الفقهية لابن جزى ص ٢٦٨، المدونة الكبرى ج ١٠ ص ٩٢١ طبعة ٣٢٢ هـ، المنتقى على شرح الموطأ ج ٥ ص ١٦.

(٢) الهداية، شرح بداية المبتدى ج ٤ ص ٩٣ طبعة البابى الحلبي.

(٣) الطرق الحكيمة فى السياسة الشرعية لابن قيم الجوزية، ص ٢٤٥، طبعة دار الكتب العلمية.



العدل.. كما ان التسعير من أفضل وسائل منع الغلاء وإذا قلنا بوجود التسعير كضرورة فى هذا الزمان فإنه يجب أن تبنى على تحديد تكلفة الإنتاج والتسويق لكل سلعة ونصيبها من المصروفات الإدارية ثم إضافة هامش الربح المطلوب لتحديد سعر بيع كل سلعة هكذا: تكلفة الإنتاج + تكلفة السوق + المصروفات الإدارية + الربح = السعر.

ويتطلب هذا نظاما دقيقا للتكاليف بحيث يمكن معرفة تكلفة كل وحدة من السلع كاملة الصنع وهذا يتطلب من المسئول عن اتخاذ قرار التسعير أن يعلم الأفراد الذين يهمهم هذا القرار ويعقد معهم لقاءات متعددة للخروج بأيسر الأسعار وأعدلها وهؤلاء الأفراد هم:

أ- المنتجون - المستهلك النهائي للسلعة.

ب- الوسطاء - المسئول عن ترويج المبيعات.

ج- المنافسون - الحكومة.

ويجب أن تكون هناك رقابة دائمة على التسعير ومتابعة تنفيذ السياسة المتبعة وهكذا تستند السياسة السعرية الإسلامية على الضوابط الآتية:

- ١- الاعتدال فى الربح المحقق.
- ٢- البعد عن الظلم لأى طرف من الأطراف المرتبطة بعملية البيع.
- ٣- الالتزام بالخلق القويم والصدق.
- ٤- مراعاة صالح الجماعة وإفشاء الرحمة بين الخلق.
- ٥- الخبرة العلمية والعملية فى تقدير التكاليف والنفقات.
- ٦- البعد كل البعد عن احتكار السلع والغش والغبن ومحاولة رفع الأسعار^(١).

(١) انظر أحكام التسعير ونظرية التسعير فى الإسلام بالتفصيل فى المال واستثماره فى ميزان الشريعة للدكتور أمين عبد المعبود زغلول ص ٢٤٧ وما بعدها.



ولكننى أريد أن أؤكد أن ذلك ليس هو الحل الأمثل أو الحل الوحيد لهذه المشكلة، وأن هناك حلولاً أخرى ربما كانت أفضل منه وأكثر عمقاً فى بعض الأحوال على الأقل وأقصد بذلك فريضة الزكاة فإنها تؤمن للفقير كل ضرورياته مجاناً مما يغنيه عن شراء أى شئ منها وبذلك يقل الطلب على السلع فتتزلز أسعارها وفق قانون العرض والطلب هذا إلى جانب أن تحديد الأسعار إنما يلجأ إليه حماية لمصلحة الفقير وهنا مصلحة الفقير قدم أنت مجاناً على أتم وجه بطريق أكمل وأفضل وهذا ما دعا أحد المستشرقين إلى القول: "إن محمد صلى الله عليه وسلم حل مشكلة الفقر وهو يشرب فنجاناً من القهوة" وهو يعنى بذلك نظام الزكاة فالزكاة قد فرضها الله سبحانه وتعالى على مختلف فروع الثروة، وشتى مظاهر النشاط الاقتصادى فهى تكفل تحقيق العدالة الاجتماعية، وسد حاجات المعوزين، وتحول دون تضخم الثروات، ودون تجمعها فى أيد قليلة وتؤدى إلى تقليل الفروق بين الطبقات وتقريبها بعضها من بعض ففرض الإسلام الزكاة فيما تنتجه الأرض، وفيما يملكه الفرد من الذهب والفضة، والأنعام وعروض التجارة بالشروط والمقادير المبينة فى كتب الفقہ الإسلامى.

والأصل فى الزكاة بجميع أنواعها أن تدفع إلى بيت المال وبيت المال يقوم بصرفها فى مصارفها التى حددتها الشريعة الإسلامية ومن بينها الإنفاق على الفقراء والمساكين وفى سبيل الله^(١).

ولأهميتها فى علاج هذه المشكلة فقد جعل الإسلام الزكاة من أهم أركانه، وقرنها دائماً بالإيمان بالله وبالصلاة، لمالها من وظيفة هامة فى حفظ التوازن الاقتصادى، وتقليل الفروق بين الطبقات، وإشاعة روح التكافل والتواصى بالخير والبر والإحسان بين المسلمين، وبلغ من اهتمام الإسلام بأمرها أن أبا بكر الصديق - رضى الله عنه - قد حارب القبائل التى امتنعت بعد وفاة الرسول - عليه السلام -

(١) أنظر فى ذلك مصارف الزكاة فى كتب الفقہ الإسلامى وكتب التفسير فى قوله تعالى: (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل) "سورة التوبة الآية ٦٠".



عن أداء الزكاة حتى ما ظل منهم باقيا على إسلامه، واعتبر هؤلاء فى حكم المرتدين عن الإسلام وقال فى ذلك قولته المشهورة والله لو منعونى عناقا^(١) وفى رواية عقال بعير^(٢) كانوا يعطونه رسول الله لقاتلهم عليه ففضى بذلك على أكبر فتنة كانت تهدد الإسلام ونظمه الاقتصادية القويمة.

وبهذا وضع الإسلام أمثل نظام للتكافل الاجتماعى، وسن أنواعا كثيرة من هذا التكافل وهذا الضمان فأوجب على الأغنياء أن ينفقوا على الفقراء والمساكين والعاجزين عن الكسب من أقربائهم على ما هو مبين فى كتب الفقه الإسلامى فحقق بذلك التكافل فى نطاق الأسرة وأوجب على أهل كل حى وقرية وبلدة أن يعيش بعضهم مع بعض فى حالة تكافل وتعااض يرق غنيهم لفقيرهم ويسد شبعانهم حاجة جائعهم حتى لقد ذهب جماعة من الفقهاء على رأسهم ابن حزم إلى مسئولية البلد الذى يموت أحد أفرادها جوعا فيدفع أهلها الدية متضامنين إلى أسرته كانهم شركاء فى موته وفى هذا يقول عليه الصلاة والسلام "أيا أهل عرصة أمسوا وفيهم جائع فقد برئت منهم ذمة الله ورسوله" ويقول ابن حزم فى كتابه: "المحلى بالآثار" وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك، إن لم تقم الزكوات بهم، ولا فى سائر أموال المسلمين بهم، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذى لا بد منه، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك، وبمسكن يكنهم من المطر، والصيف، والشمس وعيون المارة، وبرهان ذلك قول الله تعالى: "وأت ذا القربى حقّه والمسكين وابن السبيل"^(٣).

ويقول على بن أبى طالب: "إن الله فرض على الأغنياء فى أموالهم بقدر ما يكفى فقراءهم فإن جاعوا أو عروا فبمنع الأغنياء" وحق على الله تعالى أن يحاسبهم

(١) وهى الأنثى الصغيرة من ولد المعز.

(٢) كان يجب على دافع زكاة الأنعام أن يقدم جامع الزكاة عقال ما يدفعه إليه من أنعام، حتى لايتحمل بيت المال ثمن هذا العقال.

(٣) سورة الإسراء الآية ٢٦.



يوم القيامة، ويعذبهم عليه^(١). وعن الحسن ابن على وعائشة وابن عمر أنهم قالوا لمن سألهم المساعدة: إن كنت تسأل فى دم موجه أو غرم مفضع أو فقر مدقع، فقد وجب حقك، والله تعالى قد شرع أحكامه لضمان مصالح الخلق ومن قال غير ذلك فهو جاهل بدين الله ومصالح العباد" وأوصى القرآن الكريم بالجار القريب والجار البعيد فى أكثر من آية ومن ذلك قوله تعالى: "واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا وبذى القربى واليتامى والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب"^(٢).

وحقق الإسلام لذلك بموقفه هذا غرضا إنسانيا هاما وهو أن تقوم العلاقات الاقتصادية بين الناس على دعائم من التكافل والتراحم والتعاطف والتواصى بالصدق والعدل والإحسان، وأن يجانبوا فى معاملتهم بعضهم مع البعض كل ما يأباه الخلق السليم وما يؤدى إلى التناحر والتباغض وصراع الطبقات بعضها مع بعض، واضطراب حياة الجماعات.

وحقق الإسلام كذلك بموقفه هذا غرضا ثانيا هو دفع الناس إلى العمل والكد لكسب المال وتنميته، وصرفهم عن الكسل والبطالة والطرق المهينة الوضيعة التى تأتى بالكسب والتنمية بدون جهد ولا عناء.

فإذا مرضت النفوس فى المجتمع الإسلامى، وتراخت عما يفعله طواعية، اعتماد على الإرادة الحرة فى المسلم التى تأسست فى نفسه، بسبب إيمانه والتزامه مختارا بما يفعل وأصبحت هذه النفوس شحيحة تنتكر لحق الفقير، وتقف عند حد ذاتها وحدها، عندئذ يكون: تدخل ولى الأمر، ويستخدم حق الإلزام للأغنياء، فيما يبقى على الأمة الإسلامية تماسكها وترابطها.

(١) المحلى لابن حزم ج٤، ص ٢٨٣ تحقيق عبد الرحمن سليمان البندارى، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(٢) سورة النساء الآية(٣٦) وقيل فى معانى الجار ذى القربى والجار الجنب أن الأول هو الجار القريب فى المكان أو النسب والآخر هو الجار البعيد.



فالإسلام يفرض على ولي الأمر جبايتها بالقوة عند الإعراض عن أدائها اختياراً كما فعل أبو بكر الصديق -رضي الله عنه- في حروب الردة، وعلى ذلك فالزكاة مورد أكيد الانسياب اختياراً أو جبراً وعند تقصير الدولة في تحصيل الزكاة لأي سبب من الأسباب، لا تسقط الزكاة عن المكلف بها بل يجب عليه أن يقوم بإخراجها، وتوجيهها إلى مصارفها بقدر طاقته.

ومن المعلوم أن الزكاة تتفوق على موارد التمويل الأخرى بأنها تمثل مورداً منتظماً وافر الحصيصة في احتياجات تمويل التنمية بدرجة كبيرة ومع زيادة التنمية يزداد الدخل والادخار خاصة إذا علمنا أن لولي الأمر أن يستخدم فائض الزكاة، وكذلك فائض الموارد المحلية، الأخرى في تمويل المشروعات الاقتصادية في إطار الشريعة الإسلامية^(١).

ومن هنا تكون السياسة الحكومية في إعادة توزيع الدخل إذا تدخلت بصورة إلزامية في جمع الزكاة من الأغنياء وتوزيعها على الفقراء عند تراخي الأفراد في إخراجها، فإن هذا يؤدي خلال فترة قصيرة من (٣-٥ سنوات) إلى القضاء على الفقر وتضييق هوة التفاوت في توزيع الدخل والثروات بين مختلف الفئات وإن كان لا يقضى على التفاوت نهائياً لأهميته كحافز على العمل ولكنه يضبطه حيث لا مانع في الإسلام من قدر التفاوت طالما أنه في الغنى، أي طالما أنه قد تتوافر للجميع حد الغنى، أو ما فيه كفايتهم وليس كفافهم^(٢).

دور الزكاة في زيادة الموارد المحلية:

إن الزكاة تمثل مورداً فريداً في تمويل المتطلبات التنموية للمجتمع دون حاجة ملحة للاقتراض من الخارج والسبب في ذلك هو ضخامة أموال حصيصة الزكاة واستمرارها لأن استراتيجية الاعتماد على الذات في تمويل التنمية تتطلب

(١) محاسبة الزكاة علماً وعملاً، د/حسين شحاته ص ٤٥/٤٦.

(٢) أثر الزكاة في توزيع وإعادة الدخل والثروات ص ٦٥٧ رسالة دكتوراه للدكتور صبرى عبد العزيز.



توافر الموارد الداخلية اللازمة لهذا التمويل على أن تكون هذه الموارد منتظمة التدفق حتى لا تتعرض جهود التنمية للتعثّر وضياح ما تم إنجازها، والزكاة تتحقّق فيها كل هذه الشروط فأموالها ضخمة، كما أنها مورد منتظم سنوياً، وأيضاً مصارفها محددة، فلا يجوز الإنفاق منها فى غير الإنفاق الضرورى، كما لا تنقل إلى بلد آخر إلا عند الضرورة ولا تنقل أيضاً لبلد من البلاد إلا بعد كفاية الإقليم الذى جبيت منه^(١)، وكفاية المجتمع تكون بجميع وسائل التنمية التى يجب أن تحقّق فيه والتطبيق الأمين لفريضة الزكاة يوفر فى كافة الظروف ما يحتاج إليه المجتمع ككل، ويستغنى به عن الاعتماد على غيره من المجتمعات، وعلى ذلك فإن قصور مورد الزكاة عن تحقيق هذا الاكتفاء الذاتى فى موارد تنمية المجتمع الإسلامى إنما يرجع إلى قصور فى تطبيقها^(٢).

والزكاة كفيلة بإمداد المجتمع بمورد تمويلي يقلل من اعتماده على موارد خارجية مكملّة، فيروى لنا أبو عبيدة بسنده إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن معاذ بن جبل لم يزل بالجند، إذ بعثه رسول صلى الله عليه وسلم إلى اليمن حتى مات النّبى صلى الله عليه وسلم وأبو بكر ثم قدم عمر فردّه على ما كان عليه فبعث إليه معاذ (بنث) صدقة الناس فأنكر ذلك عمر، وقال لم أبعثك جابياً ولا أخذ جزية، ولكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس فتردها على فقرائهم فقال معاذ: ما بعثت إليك بشيء، وأنا أجد أحدا يأخذ منى، فلما كان العام الثانى بعث إليه (شطر) الصدقة فتراجعا بمثل ذلك، فلما كان العام الثالث بعث إليه بها كلها، فراجعه عمر بمثل ما راجعه من قبل: فقال معاذ: ما وجدت أحدا يأخذ منى شيئاً^(٣)، فدل ذلك على أنه خلال ثلاث سنوات من خلافة عمر تمّ بالزكاة القضاء على الفقر فى اليمن.

(١) المسافة التى لا يجوز نقل الزكاة إليها إلا عند الضرورة هى مسافة ٨٥ كيلو متر.

(٢) حول دور الزكاة الإنمائى والتوزيعى ص ٢١٤ د/نعمت مشهور، دور الزكاة فى معالجة

مشكلة التضخم رسالة ماجستير ص ١٩٩ د/عبد التواب حلمى محمد محمود.

(٣) الأموال لأبى عبيد ص ٥٢٨.



قال ابن الحكم في كتابه سيرة عمر بن عبد العزيز: قال رجل من ولد زيد بن الخطاب: إنما ولي عمر بن عبد العزيز سنتين ونصف فذلك ثلاثون شهرا فما مات حتى جعل الرجل يأتين بالمال العظيم فيقول: اجعلوا هذا حيث ترون في الفقراء فما يبرح حتى يرجع بماله يتذكر من يضعه فيهم فما يجده فيرجع بماله، قد أغنى الله على يد عمر بن عبد العزيز الناس قال يحيى بن سعيد: بعثني عمر بن عبد العزيز على صدقات أفريقيا فاقترضتها، وطلبت فقراء لإعطائها لهم فلم نجد بها فقيرا، ولم نجد من يأخذها مني، قد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس، فاشترت بها رقابا فأعتقتهم وولأوهم للمسلمين^(١) بل إن الآثار تدل على أنه خلال عامين فقط تم القضاء على الفقر في عهده. والزكاة بهذا تحمي المجتمع من أعباء الاستدانة وما تجره على الدولة من ويلات في الحال والمآل.

النزعة نحو التقشف أو بمعنى أصح الاعتدال في الاتفاق:

الإسلام يعني بالتقشف ويدعو إليه، إلا أنه يندب إليه ويرشد إليه إرشادا من غير فرض أو إلزام فيندفع الناس إليه بالإقناع بالدليل وليس بالسيف والسنان والإسلام أباح الترفه والتزين ما دام ذلك في غير المحرمات ومن غير إسراف قال الله تعالى: "قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا، خالصة يوم القيامة"^(٢) بل إن كل ما في الكون مخلوق لمصلحة الإنسان قال تعالى: "الله الذي جعل لكم الأنعام لتركبوا منها ومنها تأكلون"^(٣) وقوله تعالى: "يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالا طيبا"^(٤) وفي نفس الوقت يأمرنا الله عز وجل بقوله تعالى "كلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين"^(٥).

(١) سيرة عمر بن عبد العزيز لابن الحكم ص ٥٩ تحقيق أحمد عبيد.

(٢) سورة الأعراف الآية ٣٢.

(٣) سورة غافر الآية ٧٩.

(٤) سورة البقرة الآية ١٦٨.

(٥) سورة الأعراف الآية ٣١.



هذه الآية تحتاج إلى وقفة لأنها تنظم الاستهلاك بمعناه الإيماني.. إن حركة المؤمن لابد وأن تكون إلى الأمام دائما في سبيل إعلاء كلمة الله.. إن الاستهلاك في مفهوم الإسلام يعنى توليد الطاقة التي تحتاجها النفس البشرية للعمل والإنتاج وعلى هذا فالاستهلاك ضرورة، وإذا أمسك الإنسان واتصف بالبخل والشح توقف دولا العمل، واضطربت شئون الحياة، وهذا هو مراد الآية في قوله تعالى: "ولا تجعل يدك مغلولة كل إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط"^(١) وأيضا فعلى الإنسان المؤمن ألا يندفع في طريق الإسراف والتبذير لأنه يدفع الفرد إلى طريق لا يعلم مداه إلا الله وتكون الحسرة والندامة، وفي هذه الحالة لا يكون هناك استثمار ولا استمرار، وهذه الآية إذا طبقناها مع حالة فرد بعينه فإن التنبيه ينسحب إلى أمر المجتمع كله.

وانظروا إلى قصة يوسف عليه السلام في تفسير رؤيا الملك قال تعالى: "وقال الملك إني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضو وآخر يابسات يا أيها الملاء أفتوني في رؤيا إن كنتم للرؤيا تعبرون"^(٢) فكان تفسير يوسف عليه السلام كما جاء في معرض السورة "قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلا مما تاكلون" ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن إلا قليلا مما تحصنون ثم يأتي بعد ذلك عام فيه يفاث الناس وفيه يعصرون"^(٣).

وهذه الآيات من قصة يوسف عليه السلام درس عظيم لقيمة التخطيط في المفهوم الإسلامي جاءت في القرآن مثلا يجب أن يحتذى به في هذا الزمان وإلى آخر الزمان، وللرسول صلى الله عليه وسلم في هذا الجانب أحاديث شتى تبين أهمية الاعتدال في الإنفاق وقيمة الادخار أسوق منها حديثا على سبيل التذكير قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "لأن تنر ورثك أغنياء خير من تتركهم عالة

(١) سورة الإسراء الآية ٢٩.

(٢) سورة يوسف الآية ٤٣.

(٣) سورة يوسف الآية ٤٨، ٤٩.



يتكفون الناس" (١) وللإمام على بن أبى طالب -رضى الله عنه- قوله تغنى عن الكثير "اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً" هذه النزعة التى يندب الإسلام إليها ويغرى بها لا تحتاج إلى مزيد من كلام عن أهميتها وخطرها فالعلم كله اليوم يعانى من ظاهرة الإسراف وهذا الإسراف سبب أساسى من أسباب التضخم والضائقة المالية التى يعانى منها العالم كله فهل من مذكر؟.

ما أحوجنا إلى تطبيق هذه المبادئ الإسلامية حتى نخرج من عثرتنا هذه وما نعانىه من أزمة البطالة وارتفاع الأسعار فى كل يوم.

وما أحرى المسلمين أن يرفعوا رعوسهم عزيزة بالإسلام ليقوموا مجددهم من جديد وينفضوا عن أنفسهم أسباب الهوان ويستزلوا بإيمانهم وصالح أعمالهم نصر الله وعونه، فهو سبحانه نصير المؤمنين العاملين "ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلماً ولا هضماً" (٢) .. "والذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون" (٣) ... "ومن يعصم بالله فقد هدى إلى صراط مستقيم" (٤) ندعو الله سبحانه وتعالى أن ييسر للمسلمين فهم دينهم كما ينبغى أن يكون، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(١) سنن ابن ماجه باب الوصية بالثلاث جـ ٢ ص ٩٠٣-٩٠٤ رقم ٢٧٠٨، نيل الأوطار للشوكانى باب ما جاء فى كراهة مجاوزة الثلاث والإيصاء للوارث جـ ٧ ص ١٢٧ طبعة مكتبة لكتليات الأزهرية.

(٢) سورة طه الآية ١١٢.

(٣) سورة الأنعام الآية ٨٢.

(٤) سورة آل عمران الآية ١٠١.



مصادر البحث

- ١- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي - الطبعة الثانية.
- ٢- سنن ابن ماجه للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني - طبعة دار إحياء الكتب العربية.
- ٣- سنن أبي داود للإمام أبي داود سليمان بن الأسعش السجستاني الأزدي.
- ٤- السنن الكبرى للبيهقي للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي طبعة دار المعرفة، بيروت ١٩٣٤ هـ.
- ٥- صحيح البخاري شرح فتح الباري للإمام الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني طبعة دار أبي حيان ١٩٩٦ م.
- ٦- صحيح مسلم بشرح النووي للإمام يحيى بن شرف الدين النووي - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٧- الهداية شرح بداية المبتدى طبعة البابي الحلبي.
- ٨- المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس رواية الإمام سحنون عن ابن القاسم طبعة دار صادر - بيروت.
- ٩- قوانين الأحكام الفقهية ومسائل الفروع لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي طبعة مكتبة النهضة.
- ١٠- المنتقى على شرح الموطأ للقاضي أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعيد بن أيوب الباجي، طبعة دار الفكر بيروت.
- ١١- المحلى لابن حزم لأبي محمد بن أحمد بن سعيد بن حزم، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، بيروت، وطبعة دار الكتب العلمية تحقيق عبد الرحمن سليمان البنداري، بيروت، لبنان.
- ١٢- الموافقات في أصول الأحكام للشاطبي أبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي، طبعة المكتبة التجارية الكبرى.



- ١٣- الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية لابن قيم الجوزية.
- ١٤- الموسوعة الفقهية الكويتية طبعة وزارة الأوقاف بالكويت.
- ١٥- رسالة العقائد للشيخ حسن البنا، مجموع الرسائل.
- ١٦- تاريخ الفقه الإسلامى للشيخ محمد السائس.
- ١٧- تاريخ الفلسفة فى الإسلام، ترجمة محمد عبد الهادى أبو ريده، الطبعة الثالثة.
- ١٨- التشريع الجنائى الإسلامى للمرحوم الشيخ عبد القادر عودة، الطبعة الأولى، دار النشر، الإسكندرية.
- ١٩- تقويم الفكر الدينى للشيخ محمود الشرقاوى، طبعة لجنة البيان العربى، القاهرة، ١٩٦٠.
- ٢٠- دراسات فى الثقافة الإسلامية د/ أحمد الغندور وآخرين طبعة الكويت.
- ٢١- الإسلام عقيدة وشريعة للمرحوم محمود شلتوت طبعة ١٩٦٦م.
- ٢٢- المدخل إلى الفقه الإسلامى للدكتور محمود الطنطاوى.
- ٢٣- مذكرات فى تاريخ الفقه الإسلامى للشيخ محمد فرج السنهورى.
- ٢٤- الأحوال الشخصية للأستاذ معوض محمد مصطفى - الطبعة الأولى، ١٩٥٣.
- ٢٥- النظرية العامة للالتزامات فى الشريعة الإسلامية للدكتور شفيق شحاته.
- ٢٦- المال واستثماره فى ميزان الشريعة للدكتور أمين عبد المعبود زغلول.
- ٢٧- أصول القانون للدكتور عبد الرزاق السنهورى.
- ٢٨- مقارنات بين الشريعة والقانون للمستشار على منصور.
- ٢٩- محاضرات فى القانون الرومانى للدكتور صوفى أبو طالب.
- ٣٠- الرق بيننا وبين أمريكا للأستاذ على شحاته طبعة ١٩٥٨م.
- ٣١- لسان العرب لابن منظور جمال الدين محمد الأنصارى - الطبعة الأولى، بولاق، ١٣٠٤هـ.

